

الجمهورية اللبنانية
من مواطن الى زبون

تصفية عامة
برعاية حكومة الوحدة الوطنية

مؤسسة
كهرباء لبنان

الصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي

مصلحة
مياه بيروت

الجامعة اللبنانية

للاتصال بنا:
| مكتب التجمع اليساري من اجل التغيير، بيت زيكو، شارع سبيرز، الصنائع، بيروت | تلفون: ٦٤٧٦٠٥ ٠٣ | بريد الكتروني: almanshour@gmail.com |

الخصخصة آتية والمواجهة كذلك

جبران باسيل وخصخصة الكهرباء

تحتوي مؤسسة كهرباء لبنان على حوالي ٧٥٪ من عمال يعملون وفق نظام «غب الطلب» أي نظام الفاتورة. تظاهر وأضرب هؤلاء العمال لمدة طويلة خلال نهاية العام المنصرم. وقد طالبوا بإدخالهم إلى الضمان الاجتماعي وتثبيتهم في ملاك المؤسسة كما بإلغاء نظام التعاقد الذي أسموه بالبدعة واعتبروه دليلًا على التحضير إلى خصخصة كهرباء لبنان، سيما وأن أغلبية الموظفين الداخلين في ملاك المؤسسة (٢٥٪) هم من كبار السن وسيحالون في القريب العاجل على التقاعد، فتُفرغ المؤسسة من موظفي الملاك وكل ما يتمتعون به من ضمانات اجتماعية وصحية. الجدير ذكره أنه سُجِل ١٢ حالة وفاة بسبب حوادث العمل بالإضافة إلى ٣٦ حالة إعاقة دائمة. هذا ويبلغ عددهم ٢٥٠٠ عاملًا ويتوزعون على مختلف المناطق اللبنانية.

ثم أطل على المشاهدين وزير الطاقة جبران باسيل، الذي ورث عن حليفه الوزير محمد فنيش خطة خصخصة الكهرباء في لبنان، من خلال برنامج «كلام الناس» ليقول أن ملف عمال «غب الطلب» «مليء بالمخالفات وعينك لا تشوف». هذا وزير من الطقم التغييري يعبر عن قرفه من الطبقة العاملة في لبنان. طبقة ترزح تحت خط الفقر. لماذا لا يتم ملء الفراغ الحاصل في ملاك المؤسسة؟ بالطبع الطبقة البرجوازية تريد أن ترشد الإنفاق وتخفض الأكلاف، كما تعلّموا من أسيادهم سواء في البنك الدولي أو حتى في إيران حيث جرت خصخصة شركة الاتصالات واشترتها أطراف قريبة من الحرس الثوري.

بالطبع، العمال في شركة كهرباء لبنان لن يرضخوا، حيث أعلنوا مرارا (راجع(ي) صفحة التحركات النقابية والعمالية) أنهم يرفضون الخصخصة، وسيلقنون كل وزراء الحكومة درسا لن ينسوه في التحركات التي يحضرون لها. باسيل يعتبر أن التغيير سيأتي من خلال كبسة زر (كما أعلن التيار الوطني الحر على اللوحات الإعلانية خلال الانتخابات النيابية الأخيرة). وبالفعل ولتأكيد هذا الحرص «الإصلاحي» فقد أقر مجلس الوزراء في ٢١ حزيران من هذا العام خطة سياسية لقطاع الكهرباء، تقوم هذه الخطة على أساس برنامج استثماري يشارك فيه القطاع الخاص، يؤدي في نهاية المطاف إلى تأمين الكهرباء (فرضية غيبية) وزيادة التعرفة (واقع ملموس). في الواقع لا تخفي هذه الخطة نفسها الثمل من استنزاف الناس بعد طول معاناتهم من انقطاع الكهرباء المستمر ومن اضطرارهم إلى الإشتراك بمولدات خاصة، فيدفعون بذلك فاتورتين، فتظهر الحكومة بمظهر المخلص والمنقذ من هذا المأزق فتقرر زيادة التعرفة وتحويل الكهرباء من خدمة إلى سلعة، لأن الخطة تسعى إلى تحقيق الأرباح من العام ٢٠١٥.

أما شهر آب، فقد كان شهر الظلمة على الحكومة ووزيرها الشاب، وقد شملت الاحتجاجات على انقطاع الكهرباء كل المناطق تقريباً، وخرج من يعيد القول أنه «لا يختبئ لا خلف خبز الجائعين ولا خلف عطش العطاشى ولا احتياج المحتاجين ولا قطع الكهرباء" وأضاف أن تحرك الناس لن يجدي نفعاً، لكن خطة خصخصة قطاع الكهرباء هي مجدية ونافعة.

فليتعلم وليتعظ هذا الوزير الشاب من سقوط وزراء التربية الحريريين هم ومشاريعهم لخصخصة ما تبقى من تعليم عام ومجاني أمام إضرابات واعتصامات ومظاهرات روابط المعلمين. وليستعد لمواجهة نقابات الكهرباء التي أعلنت استعدادها لمواجهة خطة خصخصة الكهرباء في لبنان.

شربل نحاس ليس بديلاً كافياً

لنعد إلى فترة إقرار باريس ٣، في ذلك الوقت قالت المعارضة السابقة إنها لا تستهدف في اعتصامها المفتوح مقررات المؤتمر الباريسي الثالث إنما تسعى الى تعزيز حصتها في الحكومة، يومها لم يكن لما سمي زوراً بالمعارضة أي برنامج إقتصادي–اجتماعي يواكب مطالب المعتصمين التي سبقت قياداتها، أو حتى أنها لم تبذل أي عناء لمخاطبة الجمهور المؤيد للحكومة بغية إقناعه لإسقاط الحكومة. لا مشروع لأن حركة أمل وحزب الله كانا من الشهود الزور على أفعال حكومات الحريري الأب (كان لحركة أمل مشاركة فاعلة إذ أُدخل عدد من وزرائها السجن أو حُقق معهم على الأقل) أما التيار الوطني الحر فكان برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٥ درساً يتعلم منه كل نيوليبرالي كيفية الخصخصة والقضاء على القطاع العام.

دخلت ما يسمى بالمعارضة إلى الحكومة وحصلت على ثلثها الضامن (الحلال). حان موعد تحضير الموازنة (التي لم تُقَر مند سنوات)، وعلى الرغم من مرور عدة أشهر على سنة ٢٠١٠، حملت لنا الوزيرة الحسن سيفاً ذو حدّين: الأول زيادة الضريبة على القيمة المضافة بضعة نقاط، والثاني خصخصة ما تبقى من قطاعات ومؤسسات عامة. الخيار الأول بطبيعة الحال ليس خياراً شعبياً كما أن المعارضة لا يمكن أن تقبل به (كما أنها لا ترغب بمحاولة إلغاء هذه الضريبة الملعونة). الخيار الثاني خيار مهيّج ويثير اللعاب. تراجع الخيار الأول لمصلحة الثاني، استفاقت المعارضة السابقة أن لديها وزيرا من طراز شربل نحاس فلماذا لا يتقدم بمشروعه «الإصلاحي- التغييري»؟

يقوم مشروع وزير الاتصالات على صيغة تعتمد على الضرائب لحل الأزمة ولمعالجة الفروقات الاجتماعية مثل: «خفض العبء الضريبي على الأجور وميزانيات الأسر، وإخضاع الأرباح العقارية وأرباح الفوائد لمعدلات الاقتطاع الضريبي نفسها المفروضة على أرباح الشركات، وخفض الضرائب والمكونات شبه الضريبية الملقاة على الاتصالات، بالإضافة إلى إنشاء نظام فعال للنقل العام بين المدن الكبرى بهدف توحيد سوق العمل بينها، إلى جانب نظام نقل عام عصري ضمن نطاقي طرابلس وبيروت، كفيل برفع مستوى إنتاجية الاقتصاد ككل والتخفيف من وطأة الضغط على أسعار الأراضي ويقلّص الاستيراد ويخفف من التلوّث ويوفر هدراً هائلاً في الوقت. ويسعى إلى تصحيح الأجور في القطاع العام لجذب الكفاءات وتحسين الإنتاجية والقدرة على تنفيذ الخدمات والمشاريع المطلوبة وإدارتها" . كما أنه لا ينسى ضرورة «الانتقال إلى نظام تغطية صحية شاملة مموّل من الموازنة بعد اعتماد النظام الضريبي المصحح» المشار إليه أعلاه. هذا المشروع/الورقة هو أقصى طموح المعارضة السابقة، وهو للإنصاف يحمل بوادر تحسينية ضمن شروط اللعبة المحددة. لكن المعارضة السابقة لم تدافع، حتى، عن هذا المشروع، بل سعدت بإقرار مشروع موازنة ٢٠١٠ في موعده، أي بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على الموعد الدستوري. هل يعتبر الالتزام بالمهل القانونية والدستورية إنجازا؟ هو كذلك من الناحية الشكلية. ولكن التركيز على الشكليات يخفي ما يخيف.

شربل نحاس، وزير الاتصالات، سبق له أن تعاون مع حكومة سليم الحص وجورج قرم، وقدّم مع مكرم صادر مشروعاً «متكاملا» في حزيران من العام ١٩٩٩

وذلك بغية العمل على التصحيح المالي. اللافت في هذه الخطة هو التالي: خفض تدريجي لعدد الأساتذة مع وقف التوظيف وعدم تجديد العقود، ترشيد استخدام العناصر الموجودة في قطاع التعليم الرسمي، إعادة هيكلة القطاع العام، التخصيص باعتباره جزء أساسي من الإصلاحات التي تنوي الحكومة (١٩٩٩) القيام بها، عدم إلغاء العقود مع شركتي سيليس وأف تي أم أل إنما التفاوض معها لتقليص أسعارها، رفع الرسوم على المحروقات، فرض الضريبة على القيمة المضافة. هذه العناوين ليست خطة حريرية-سنيورية، إنما هي ما فكر به الوزير نحاس عام ١٩٩٩، وعلى الرغم من أنه أورد آنذاك بنودا «تحسينية» مشابهة للتي قدمها هذا العام، لكن ما أوردناه يعتبر كافياً لاعتبار مشروعه غير كافٍ.

علي حسن خليل والشراكة

المعارضة السابقة، لتثبت حسن نواياها تجاه الطرف الحكومي الآخر لم تتأخر بتقديم مشروع قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال النائب عن حركة المحرومين، حركة أفواج المقاومة اللبنانية، علي حسن خليل. وبما أن المعارضة السابقة ضليعة في اللغة العربية أكثر من شريكتها في الحكومة، فإنها تحسن استخدام الحقل المعجمي للخصخصة. قد يقول قائل: أن هذا المشروع لا ينقل الملكية من القطاع العام إلى الخاص. صحيح، لكن عقد الشراكة بحسب مشروع القانون يمكن أن يمتد إلى ٣٥ عاماً، وبالتالي ما الذي سيحصل لمنشآت بنيت تحت مظلة عقد الشراكة المذكور؟، الجواب: الشركة الخاصة، ستبني مشروعا معيناً وتربح منه في عز عطائه، وستسلمه خردة إلى الدولة اللبنانية.

مشروع الشراكة هذا سيشمل القطاعات التالية: «معامل حرارية لإنتاج الطاقة الكهربائية، معامل الطاقة المتجددة، سدود المياه، الطرق، الجسور، سكك الحديد، المرافئ، المطارات، مرائب السيارات، المدارس، المكتبات، المستشفيات، مآوي المسنين، الملاعب الرياضية، المجمعات السياحية، قصور المؤتمرات، المحميات الطبيعية، السجون، الثُكَن، محطات الإطفاء، معامل معالجة النفايات الصلبة، محطات تكرير الصرف الصحي وغيرها من المنشآت الأساسية».

ماذا بقي من مؤسسات لن يطالها هذا المشروع،؟ الجواب هو في العبارة الأخيرة: «غيرها من المؤسسات الأساسية»، بمعنى آخر، يبحث واضعو مشروع هذا القانون عن ما يثير ... الهيجان. إنهم ينقبون عما هو أساسي، يمكن جني منه الأرباح «المشروعة/ الحلال» بموجب مشروع القانون هذا. ما هو دور المجلس النيابي في هذا الإطار؟ على المجلس إقرار هذا المشروع فقط. هل سيراقب مجلس النواب الشركات الشريكة مع القطاع العام؟ الجواب: كلا.

في هذه الحالة، لا تبدو المعارضة حريصة كما كانت عندما طالبت (عن حق) بالالتزام بالمهل الدستورية لوضع مشروع الموازنة وإقرارها؛ لكنها تخلت بموجب مشروع قانون الشراكة هذا عن المادة ٨٨ من الدستور اللبناني التي تقول: «لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون والى زمن محدود». الحكومة ستلتزم بالاستحصال من نفسها (مجلس النواب) على قانون، لكنه سيشمل كل الموارد الأساسية في الدولة دفعة واحدة، في حين تتحدث المادة ٨٨ عن موارد الدولة بصيغة المفرد. بمعنى آخر على الحكومة أن تطلب إقرار قانون من مجلس النواب عن كل مورد جرى ذكره في مشروع الشراكة مع القطاع الخاص. بالطبع لن نطلب من الحكومة أن تحترم الدستور، لأنها في الحالتين (مخالفة الدستور، أو عدم مخالفته) ستحصل على موافقة من نفسها (مجلس النواب)، إنما سنطلب منها أن توقف هذه السرقة الموصوفة المتعددة التسميات والأوصاف المشرعة بموجب قوانين أو غير المشرعة بموجب قوانين. يحق لنا أن نطلب منها أن تتقاعد طوعاً ومبكراً، قبل أن تجبر على ذلك.

التسول والبسطات ميزة من ميزات الحكومة

صيف لبنان حضاري.. الموسم السياحي في لبنان متحضر.. الشوارع في لبنان خلال الصيف يجب أن تكون نظيفة، مرتبة، مهفهفة وغير مؤذية لأصحاب الشعور المرهف.. زياد بارود. ابراهيم نجار. الأول راسل الثاني في ٩ حزيران، بشأن إمكانية ملاحقة القضاء «ظاهرة الأحداث المتسولين والمشردين» دون الحاجة إلى شكوى أو إخبار، وبما أن، يضيف كتاب بارود إلى نجار، «دور قوى الامن الداخلي يقتصر على تنفيذ الاحكام والاستنابات القضائية» وهو، أي بارود أعطى «الأوامر للقطعات المعنية كافة بإجراء المقتضى»، لم يخبرنا ما هو المقتضى، لكنه طلب من وزارة العدل إعلامه بالتدابير والإجراءات التي تراها مناسبة، بالطبع، لمكافحة هذه الظاهرة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

بعد يومين ردت هيئة التشريع والاستشارات التابعة لوزارة العدل على كتاب وزير الداخلية زياد بارود واعتبرت أن «تدخل القضاء لمكافحة ظاهرة المتسولين يجب أن يتم بناء على شكوى»، كما وافق الرد مضمون كتاب وزير الداخلية لناحية إمكانية تدخل القضاء «تلقائيا في الحالات التي تستدعي العجلة»- الموسم السياحي مثلا- لكنه أشار إلى ضرورة إجراء تحقيق اجتماعي في كلتي الحالتين (التدخل التلقائي أو الشكوى). خاب ظن الوزير بارود، الذي استفاق متأخرا إلى واقع هذه المشكلة. ورأى أن هناك ضرورة للاستعجال، في الموسم السياحي، وبالتالي تجاوز القوانين وحل هذا الموضوع بطريقة زجرية عن طريق حنان القوى الأمنية. هل تباحث الوزير مع زميليه المتربعين على العدل والشؤون الاجتماعية عن أسباب تشرد هؤلاء الأطفال وتسولهم على الطرقات؟ هل سأل الوزراء أنفسهم عن دور وزارة التربية الناشرة للأمية التعليمية في المدارس الرسمية من خلال مناهج رثة، تشجع على الإقصاء والتسرب كمكون أساسي للنظام التربوي المعيد إنتاج نفسه ونخبه؟

لم يسألوا وزارة التربية لأن لا وقت لديهم، هناك عجلة، و.... موسم سياحي.

الوزير بارود لم ييأس، ففي ١٤ حزيران، طلب من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والمحافظين والقائمقامين والبلديات «إزالة كل البسطات غير الحائزة على تراخيص من السلطات الإدارية المختصة من كل الأراضي اللبنانية (كذا) إزالة فورية». لماذا كل هذا الحرص على حيازة ترخيص؟ «لأن موسم الاصطياف قادم، وحفاظا على الوجه السياحي المميز وعلى صورة لبنان الجميلة»، هكذا كان جواب الوزير من خلال الأسباب الموجبة لهذا القرار. ترى هل حصلت الحكومة والوزارة على ترخيص من الشعب اللبناني لتتسول هنا وهناك، ولتعرض على عربة متجولة مؤسسات وإدارات عامة للبيع؟ ألم تخف على «صورة لبنان الجميلة»؟

إن كل نظام لم يحصل على ترخيص ليتسول أو ليعرض مؤسسات الشعب للبيع ينبغي علينا إزالته.

السلطة الأمنية الغليظة

لا تقبل هذه السلطة الأمنية إلا بممارسة ما فُطرت عليه وما تعودت على القيام به، فهي تتبع مساراً قويماً ومستقيماً استمدته من معايشتها للنظام الأمني السوري- اللبناني المشترك ومن خضوعها لتدريبات وهبات أميركية المصدر، وهي بطبيعة الحال تنسى وضع الحدود الجنوبية وتكتفي بعد الطائرات الإسرائيلية المخترقة للأجواء اللبنانية.

فتنتقل من حالة الدفاع عن الوطن إلى اختراع عدو داخلي تارة للتخويف منه وتارة أخرى، بكل بساطة، لقمعه ولتلقينه درسا لن ينساه. فكل سلطة تقدم دروساً أخلاقية لمواطنيها، كونها تشك بنفسها وبقدراتها وبقوتها في نهاية المطاف.

هذه السلطة، وللحفاظ على هيبتها، نظمت حملة اعتقالات هوجاء لكل من يخالفها في الرأي أو يسألها عن أفعالها، فاعتقلت شبان الفايسبوك وحسن عليق واسماعيل الشيخ حسن.

ما هو الأمر؟ هل ضمرت الهيبة؟ هل أصابها بعض الشيب؟ هل سررتم بتشحيم آلة القمع وكم الأفواه؟

بإمكانكم شراء الشحم من أقرب دكان للخرضوات، وإذا أردتم أن تتمرنوا أكثر فبإمكانكم التوجه جنوباً حيث العدو الصهيوني يسرح ويمرح؛ بحراً وبراً وجواً.

إن مواجهة السلطة الأمنية متلازم مع مواجهة سلطة الخصخصة والسرقة والنهب. وسقوطهما متلازم أيضاً.

المنشور
العدد ٢٠ - خريف ٢٠١٠

تجربة عمالية نضالية رائدة تأتي من أنابيب المستقبل



فرح قبيسي

"خروج أرواحنا أهون من خروج البضاعة، من أجل الحق في العمل" هو الشعار الذي رفعه عمال مصنع المستقبل لصناعة الأنابيب عند مدخل الخيمة إلى جانب يافطة كبيرة تقول "لن يضيع حق وراءه مُطالب". الخيمة التي أقيمت عند مدخل المصنع هي مقر الاعتصام المفتوح الذي بدأه العمال في ١٢ تموز الماضي احتجاجاً على صرفهم التعسفي، مطالبين بإعادة تشغيل المصنع، الذي يدّعي أصحابه من آل مخزومي أنه مني بالخسارة. حوالي ٤٠٠ عامل جرى صرفهم تعسفياً ومن دون تعويضات في ظل تواطؤ وزارة العمل مع أصحاب العمل وانكفاء الاتحاد العمالي العام وصمت الأحزاب التي تدعي تمثيل مصالح الطبقة العاملة.

يجتمع العمال تحت خيمة نصبوها أمام المصنع، لكل واحد منهم حكايته مع المصنع لكن مصابهم واحد، فهم تبلغوا عبر "ليبان بوست" قرار صرفهم الذي نص على التالي:

"الشركة قررت إقفال مصنعها في منطقة القليعات في عكار إقفالاً نهائياً، لأسباب اقتصادية قاهرة، وبالتالي أنهت عقود العمل مع جميع أجرائها اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١٢ مع حفظ حقوقهم القانونية كاملة، ويرجى من الجميع أخذ العلم بذلك والعمل بمقتضاه."

"يومها ولدى توجهنا إلى المصنع"، يقول أحد العمال: "تفاجأنا بوجود ما يقارب ١٢٠ عنصراً أمنياً تابعين لشركة "أمن المستقبل" التي تعود لشقيق صاحب المصنع عماد مخزومي منعونا من دخول المصنع. عندها نصبنا الخيمة وعلى مرأى من الحراس الذين كان بعضهم زملاء لنا في الشركة".

المفارقة أن الشركة التي صرفت حوالي ١٦٠ عاملا ومستخدما ثابتاً لم تتردد في دفع أجور ١٢٠ حارس أمني. الهدف من المبيت أمام الشركة هو الحرص على منع إخراج البضائع من المصنع وتصفيته نهائياً، إذ يحق للعمال بموجب المادة ٤٩ من قانون العمل حبس البضاعة التي صنعوها[1]. يؤكد مايز درويش، رئيس قسم الحمولة والمستودعات، وجود ما يساوي الـ٩ مليون دولار من المواد الأوّلية المستعملة في الإنتاج وما يساوي الـ٢ مليون دولار من البضاعة الجاهزة للتسليم داخل المصنع.

قرار تسريح العمال وقضم حقوقهم أدى إلى غضبهم. مصطفى حسين أحمد، من مواليد عام ١٩٤٤، هو من أقدم عمال المصنع. عمل لعشرين سنة في زراعة الأرض التي كان يمتلكها اللواء عبد الكريم إبراهيم. ومع شراء فؤاد المخزومي للأرض وتشييده للمصنع عام ١٩٩٤، انتقل مصطفى للعمل في الشركة. بعد ١٥ سنة من العمل بإخلاص تم وضع حد لخدمته مقابل تعويض زهيد لا يكفي لإعالة أولاده العشرة لأكثر من شهرين. يقول مصطفى "لقد عملت وضحّيت من أجل هذا المصنع فقد أصبت إصابة برجلي أقعدتني لفترة طويلة بعدها عاودت العمل على العكازات. كما أن أخي توفي هنا عندما سحقته ماكينة العمل منذ عدة سنوات". يسكت مصطفى لدقائق وتدمع عيناه ويضيف "رغم ما فعله المخزومي، ما زلت أسقي الزرع في باحة المصنع، لن أدعه يموت لأنني أنا من زرعه". يؤكد مصطفى على مضيه بالاعتصام إلى جانب زملائه في العمل "فنحن باقون حتى تحقيق كامل مطالبنا. لن نسمح بإخراج البضاعة ولو على أجسادنا وسنُرَمضن (قضاء شهر رمضان) هنا مع بعضنا البعض".

أصحاب العمل بوجه العمال: انتهاكات بالجملة وقضم للحقوق

عدد الموظفين الثابتين في المصنع ١٦٠ عاملا وموظفاً وحوالي ٢٥٠ عاملاً مياوماً. ٨٠٪ من مجموع العمال من عكار لا سيما من البلدات المجاورة لبلدة القليعات حيث يقع المصنع وهي تعد من أفقر البلدات العكارية. بالنسبة للعمال المياومين، يتم تشغيلهم وصرفهم حسب الحاجة إليهم والبعض منهم استمر بالعمل طوال سنوات من دون ضمان أو حقوق من إجازات وضمان صحي واجتماعي وبدل نقل ومنح تعليم. بعد تأسيس نقابة عمال ومستخدمي المستقبل لصناعة الأنابيب (وهي اللجنة النقابية داخل المصنع) عام ١٩٩٧ استطاعت إلزام الشركة بتسجيل العمال المياومين في الضمان وتنظيم عقود عمل محدودة المدة. إلاّ أنه في العام ٢٠٠٤ ابتكرت إدارة الشركة بدعة متعهد العمال واستقدمت المتعهد (شركة - Internatio (al Recruitment Company I.R.C الذي حُوّلت إليه عقود العمال المؤقتين لديها وتم حرمانهم من مكتسباتهم ولم يبقَ لهم منها سوى الضمان الصحي كما تم حرمانهم من حق الانتساب إلى لنقابة في خطوة أرادت من خلالها الشركة إضعاف النقابة وتوجيه ضربة لوحدة العمال.

خلال الانتخابات لاختيار مجلس للنقابة عام ٢٠٠٧، تحدّى العمال المياومون قرار الشركة وشاركوا في الانتخابات. فما كان من الإدارة إلا أن فصلت رئيس النقابة وأمين الصندوق مع ثلاثة من أعضاء المجلس التنفيذي وسبعة عمال مياومين وثابتين صرفاً تعسفياً، بحجة انتمائهم لتيار المستقبل وتم الضغط على من تبقى من المجلس التنفيذي للنقابة لدفعهم إلى الاستقالة. وجرى تعيين أعضاء مجلس نقابي جديد من قبل الإدارة.

سياسة فصل العمال تعسفياً ليست بجديدة، ففي فرع الشركة المصري تمّ صرف ١٤ عاملاً بعد اتهامهم بتحريض العمال على الإضراب. كما أجبرت الإدارة بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٠ ١٢٠ عاملا على الاستقالة مع إعطائهم مبالغ رمزية. ذلك بعدما قضوا في الشركة ١١ عاماً، لمشاركتهم باعتصام طالبوا فيه بأجر عادل يوازي المخاطر التي يتعرّضون لها في العمل. وقد نظم العمال اعتصاماً أمام السفارة اللبنانية في مصر طالبين منها التدخل من أجل إعادتهم إلى العمل.

أما في ما يتعلق بظروف العمل، فقد حُرم العمال خلال السنوات العشر الماضية مَن الإجازات والعطل حتى أيام الأعياد الرسمية والعطلة الأسبوعية تحت التهديد بالاستغناء عنهم أو حرمانهم من المكافآت والزيادات السنوية والترقيات. ويشكو العمال من توقف الفحوصات الطبية الدورية والوقائية (خاصة صور للصدر وتخطيط للسمع) منذ عام ٢٠٠٤ على الرغم من مطالبات النقابة المستمرة بإعادة العمل بهذا الإجراء. وقد ظهرت بعض حالات الأمراض السرطانية لدى عدد من العمال نتيجة وجود مواد "الأبوكسي"، و"البروكسيد"، و"الميثلين"، و"أي بي دي" السامة، والتي تعد من المواد المحرّمة دوليًا، حيث يتم استخدامها في صناعة أنابيب الـ"فايبرغلاس". وكان عمال فرع الشركة في مصر قد اشتكوا من المواد الكيماوية المستخدمة في صناعة الأنابيب التي أدت إلى وفاة عدد منهم. كما يعاني العمال من إصابات أخرى منها أمراض في العمود الفقري نتيجة الوقوف الدائم وانتعال أحذية سلامة غير مطابقة للمواصفات بالإضافة إلى حمل أوزان ثقيلة. كما فقد عدد كبير من العمال جزءاً من سمعهم بنسبة تتعدى الـ٤٠٪ بسبب الضجيج الناتج عن تشغيل الآلات.

لذلك ينحو عدد من العمال ومنهم رئيس النقابة عباس البضن إلى اعتبار أن هدف الإقفال ليس لـ"أسباب إقتصادية قاهرة" كما يدّعي المخزومي، بل للتخلص من العمال القدامى والذين تجاوزت أعمارهم ٤٠ سنة وبخاصة من ظهرت عليهم آثار الأمراض السرطانية وغيرها، والتخلص أيضاً، من العمال الثابتين واستبدالهم بعمال مياومين "أقل تكلفة" لصاحب العمل عن طريق متعهد العمال، هذا وعلى الرغم من أن راتب العامل الثابت الذي تخطى ١٥ سنة من الخدمة لا يتجاوز ٧٠٠ ألف ليرة لبنانية. يميل العمال إلى الاعتقاد بأن المخزومي سيعمد إلى إعادة تشغيل المصنع بشروطه هو بعد أن يقضي على مكتسبات العمال وحقهم بإنشاء نقابة إذ أن العمال المياومين سيمنعون، كما أسلفنا سابقًا، من الانتساب الى نقابة. وبالتالي فإن ادعاءات الخسارة حسب قول العمال المعتصمين في خيمة الحرية باطلة.

ادعاءات الخسارة باطلة بحسب العمال

بحسب بيانات الشركة التي جرى التصريح بها لوزارة العمل بعد تصديقها من وزارة المالية، يظهر أن الخسائر المتراكمة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ تبلغ ٨ مليارات ليرة، أي ما يوازي ١،٠٦ مليون دولار سنويا. بناءً عليه عمدت الإدارة إلى إيقاف كل خطوط الإنتاج، وأطلقت عملية صرف جماعية بالتشاور مع وزارة العمل استناداً إلى الفقرة "و" من المادة ٥٠[٢] من قانون العمل.

يُجمع العمال على أن ادعاءات الخسارة باطلة وهم يستندون إلى عدد من المعطيات. فبحسب العمال، البيانات المالية التي قدمت للوزارة وضعها فريق المحاسبة في المصنع لتخفيف الضرائب على الأرباح، وهو أمر اعتادت الكثير من الشركات على فعله للتهرب من دفع الضرائب، مؤكدين أن الاستثمار لم يكن كبيراً، فالمصنع قام على مجموعة شركاء لديهم حصص، فيما أُعطيت الشركات التي قدّمت الآلات حصصاً في أسهم المصنع لسنوات معينة، ما لبث أن استحوذ مخزومي عليها شيئاً فشيئاً. كما أن المصنع شهد توسعاً مضطرداً على مدار السنوات الماضية. فقد بدأ بإنتاج مواسير الفايبر غلاس عام ١٩٩٤. عام ١٩٩٥، أضيف مصنع

للبلاستيك والبولي-ايثلين. عام ١٩٩٧ أنشئ مصنع لمواسير الخرسانة. ثم عام ١٩٩٨ جرى افتتاح مصنعاً للحلقات المطاطية. طوال هذا الوقت وحتى تاريخ الإقفال لم يتوقف العمال عن الإنتاج وعلى مدار ٢٤ ساعة يومياً بحيث قسّم دوام العمال إلى ٣ رديات عمل. وترافقت زيادة الإنتاج مع تصحيح للأجور لحوالي ٥٦ عاملاً وموظفاً. بالإضافة إلى منح مكافآت وعلاوات وزيادات سنوية للعمال وكان آخر هذه المكافآت في أول شهر أيار ٢٠١٠، مع اعتراف إدارة الشركة كل مرة يتم منح فيها العلاوات بتحقيق الأرباح. وبحسب مصادر عمالية تبلغ القدرة الإنتاجية السنوية للمصنع ٢٢ ألف طنا، يُصدَّر معظمه إلى دول الخليج حيث الطلب الأكبر. وبالتالي لا يعتمد المصنع إلاّ بجزء ضئيل على الاستهلاك المحلّي.

ويتساءل العمال عن مبرر شراء ماكينة بـ٧ ملايين يورو قبل ستة أشهر من إقفال المصنع، وعن مبرر العمل الإضافي الذي استمرّ حتى آخر نيسان الماضي، إذا ما كان المصنع يخسر! يقول العمال أن ادعاءات الخسارة ليست بالجديدة فهي تعود إلى بدايات تأسيس الشركة رغم التوسع المضطرد الذي شهدته وانفتاحها على أسواق أكبر عبر السنين وزيادة الإنتاج بمعدلات كبيرة. فعندما فُتح المصنع في لبنان لم يكن لفؤاد المخزومي إلا مصنعا واحدا آخر في قطر سرعان ما أصبح يمتلك مجموعة «المستقبل للأنابيب» التي لديها ١٠ فروع كالآتي: مصنعان في الإمارات العربية المتحدة، مصنعان في الولايات المتحدة الأميركية، وواحد في كل من لبنان وعُمان وقطر وهولندا، ومصر والسعودية. وللشركة مراكز للمبيعات في تركيا وباكستان والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وتايلاند وسنغافورة والمكسيك.

وزارة أرباب العمل

منذ بداية شهر أيار ٢٠١٠ بدأ العمال يشعرون أن هناك ما يُدَبّر لهم. أحسوا أن سياسة الصرف التدريجي للعمال المياومين بأعداد كبيرة التي بدأت حينها ما هي إلا مقدمة لتصفية المصنع. صدق حدس العمال. إذ في شهر حزيران وتحديداً في ٣-٦-٢٠١٠ تقدمت الشركة بطلب تشاور من وزارة العمل لإنهاء كافة العقود وإقفال المصنع متذرعة بالخسارة. تبين على أثر التشاور أن الشركة لا تنوي دفع أية تعويضات للعمال. وبعد انتهاء فترة التشاور دون التوصل لأي اتفاق، تقدّمت النقابة بطلب وساطة إلى وزارة العمل بتاريخ ٥-٧-٢٠١٠. ورغم عدم انتهاء الوساطة، اتخذت الشركة قراراً أحادياً بإقفال المصنع وأنهت جميع العقود المبرمة معها في ١٢ تموز ٢٠١٠ مخالفةً بذلك المادة "٦٣" من قانون عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم[٣].

يقول بعض العمال أنه "ليس هناك من داع لسؤال أصحاب الشركة عن قانونية تصرّفهم، لأن قانون الشركة وقانون العمل، مثل سائر الشركات، ليسا من صنع أهل "تل معيان" أو "تل حياة" أو "القليعات"، فهما صُمّما لحمايتهم. ولديهم ما يكفي من النفوذ للتحايل على أبسط حقوق العمال".

لا يكتفي العمال باتهام قانون العمل وقوانين الشركة بالانحياز لأصحاب العمل، بل يعتبرون وزارة العمل نفسها وزارة لأصحاب العمل. فيدعو في المقابل رئيس النقابة عباس البضن لاستحداث وزارة جديدة للعمال. تواطؤ وزارة العمل كان واضحاً من البداية. ففي لقاء للعمال مع وزير العمل بطرس حرب قال لهم بصريح العبارة: "هيدا مخزومي ما منقدر نعملّو شي"! كما يسرد البعض عدة وقائع تعبر عن انحياز الوزارة لغير مصلحة العمال معتمدةً سياسة التجاهل والتضليل. فمن اللحظة التي عمدت فيها الشركة للتشاور مع وزارة العمل بهدف الإقفال وإنهاء العقود، لم يتم اتباع الأصول القانونية وأهمها التحقيق في مزاعم الشركة بالخسائر. أما مع انتهاء مهلة التشاور وتقدم النقابة بطلب الوساطة كان يفترض بالوسيط حسب نص القانون أن يُحَدَّد خلال ٢٤ ساعة موعدا لأول جلسة وتبليغه للطرفين، إلا أنه لم يلتزم بالمهلة القانونية وتم تجاهل الطلب. وبعد مراجعة وزارة العمل من قبل النقابة، حدد الوسيط أول موعد للجلسة بين الطرفين في ٢٣-٧-٢٠١٠. لكن حتى قبل بدء الجلسة أوعز الوسيط إلى النقابة بأن طلب الوساطة لا تنطبق عليه شروط النزاع الجماعي و"نصحها" بالمسارعة لتقديم استحضارات فردية لدى مجلس العمل التحكيمي لحفظ الحق بتعويض الصرف التعسفي مُتخذاً بالتالي صفة القاضي متجاهلاً القوانين التي تحدد مهمته.

على الرغم من انتهاء الوساطة ورفع العمال لدعاوى فردية أمام مجلس العمل التحكيمي إلا أنهم سيستمرون بالاعتصام مطالبين بإلغاء قرار الصرف والإقفال وإعادة تشغيل المصنع لأن الصرف ليس له مقومات الصرف الإقتصادي. كما يطالبون بدفع رواتبهم ومستحقاتهم كاملة مع الفوائد والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة قرار الصرف الذي جاء مخالفاً للمادة ٦٣ من قانون عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم. كما يطالب العمال باتخاذ التدابير اللازمة بحق الوسيط الذي تآمر على العمال وانحاز الى أصحاب العمل.

"أبو عبد اللطيف والاتحاد العمالي العام اللطيف"

عندما توجه وفد من العمال لمقابلة رئيس الاتحاد العمالي العام لشرح قضيتهم بادرهم بالقول "يا شباب خليكم أبو عبد اللطيف"! بمعنى أنه لا داعي للتصعيد. يتساءل العمال اليوم عن مصيرهم لو كانوا قد التزموا بقول غصن. فالآن على الأقل، نتيجة حركتهم المتجهة نحو التصعيد وجدت قضيتهم طريقها إلى الإعلام وعرفت بها بعض القوى التي سارعت الى إعلان تضامنها ووضع إمكانياتها بتصرفهم. كما أعلنت نقابات عدة في لبنان تضامنها مع العمال منها نقابة موظفي وعمال شركة الترابة اللبنانية "هولسيم" واتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب ونقابة مستخدمي وعمال البناء والأخشاب في الجنوب والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين



واتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري. كما أعلن قياديون عماليون ونقابات تضامنها مع عمال أنابيب المستقبل في كل من بريطانيا وباكستان وتركيا وكوريا الجنوبية وفرنسا. كما ينسّق عمال المصنع في فرعي لبنان ومصر خطوات نضالية مشتركة.

لقد وعى العمال أهمية التضامن العمالي المحلي والعابر للحدود. ففي إحدى النقاشات مع عمال أنابيب المستقبل انبرى أحد العمال قائلاً: إدارة شركات المستقبل لصناعة الأنابيب في العالم متشابهة بالممارسات مع عمالها الذين اعطوا حياتهم لتحقيق أرباح خيالية. هنا في لبنان في مصنع الأنابيب في عكار نعاني مثل أهلنا في مصر من ظلم أرباب العمل لعمالهم. فمن منّا طفله ليس بحاجة للحليب، من من أبناء العمال المصروفين في مصر أو في لبنان ليس بتلميذ يحلم بمتابعة دروسه؟"

إن العديد من العمال على قناعة أن وضوح الرؤية المقترنة بأشكال نضالية على الأرض هما الكفيلان بإفشال مشروع عصابة أصحاب العمل. ووحدها التجمعات واللقاءات والاعتصامات المستمرة هي الكفيلة بخلق أوسع حالة تضامن تجبر بيروقراطية الاتحاد العمالي إلى تبني موقف فعلي إلى جانب نضال العمال. فالموقف الوحيد الذي صدر عن الاتحاد إلى حين كتابة هذه السطور هو الموقف الذي صدر خلال المؤتمر الصحفي اليتيم الذي دعا إليه الاتحاد حين أعلن غصن "تأييد الاتحاد العمالي العام للتحرك الذي يقوم به المستخدمون والعمال في مصنع شركة أنابيب المستقبل لتحقيق مطالبهم المحقة" لكن هذا التأييد بقي على المستوى الكلامي ولم يترجم أفعالاً. لكن هذا ليس بالأمر المفاجئ. فخلال تجربة العمال النضالية خارج الاتحاد العمالي العام يُظهر للعلن مدى الفراغ النقابي الحاصل في هذا الاتحاد وهيمنة البيروقراطية النقابية على كل مجريات الشأن النقابي وتحكمها بكل سلطة القرار وارتباط هذه المنظمة بالدولة و"ملاطفتها" لها ووضعها في خدمة الانقسامات السياسية. كلها عوامل أفقدت هذه المنظمة صفتها كممثل نقابي للأجراء وجعلتها تكفّ عن أن تكون إطاراً لعمل نقابي مستقل وديمقراطي ومناضل.

التجربة النضالية التي يخوضها العمال والمستخدمين في مصنع أنابيب المستقبل تُعد نقلة نوعية بشكل الاحتجاج العمالي في لبنان التي اعتدناها قصيرة الأمد والنفس. فعمال الأنابيب واعون إلى أن الاستمرار بالاعتصام والتظاهر المستمر هو الكفيل بإعادة حقوقهم. فحقوقهم لن تُقَدِّم لهم على طبق من ذهب، بل عليهم النضال من أجل انتزاعها. لكن العمال لم يكتفوا بالاعتصام بل استعملوا قوتهم الإقتصادية عبر حجز البضاعة داخل المصنع لمنع أصحاب العمل من تصفيته. أما على مستوى المطالب لم يكتف العمال بالمطالبة بتعويضات صرف بل يطالبون بإعادة تشغيل المصنع وبعودة المصروفين. كما برهنت نقابة عمال المصنع عن درجة عالية من احترام العمال والالتزام بأسس الديموقراطية عبر تنظيمها لاجتماعات عامة دورية للعمال المعتصمين يتم خلالها تقييم الوضع ومناقشة الخطوات المقبلة مع الأخذ باقتراحات العمال. كما لمس العمال أهمية التشبيك مع نقابات في لبنان وخارجه ومراكز حقوقية وعمالية وقوى سياسية من أجل خلق بيئة داعمة وحاضنة للعمال وضاغطة على أصحاب العمل.

إن تجربة عمال مصنع أنابيب المستقبل تجربة رائدة يجب أن تحظى بأقصى الدعم من قبل كل القوى المفترض أن تتضامن مع قضايا العمال والكادحين، ولا سيما من جانب كل القوى اليسارية والديمقراطية في البلد التي لا تزال بمعظمها إلى الآن غائبة عن قصد أو عن غير قصد عن هذه المعركة الأساسية والتي من الممكن، إن تم دعمها بالشكل الكافي، أن تؤسس لمرحلة جديدة من نضال الطبقة العاملة في لبنان. ■

المراجع:

١) المادة ٤٩ من قانون العمل: للأجير الذي في حوزته شيء من صنعه أن يمارس حق الحبس ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ٦٧٧ من قانون الموجبات والعقود.

٢) المادة ٥٠ الفقرة "و": يجوز لصاحب العمل إنهاء بعض أو كل عقود العمل الجارية في المؤسسة إذا اقتضت قوة قاهرة أو ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإنهاء، كتقليص حجم المؤسسة أو استبدال نظام إنتاج بآخر أو التوقف نهائياً عن العمل. وعلى صاحب العمل أن يبلغ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رغبته في إنهاء تلك العقود قبل شهر من تنفيذه، وعليه أن يتشاور مع الوزارة لوضع برنامج نهائي لذلك الإنهاء تراعى معه أقدمية العمال في المؤسسة واختصاصهم وأعمارهم ووضعهم العائلي والاجتماعي وأخيراً الوسائل اللازمة لإعادة استخدامهم.

٣) المادة ٦٣ من قانون عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكم: ١- يكون غير شرعي (٣) كل توقف عن العمل ، من قبل الاجراء او ارباب العمل ، بسبب نزاع عمل جماعي ، قبل واثناء مرحلة الوساطة واثناء مرحلة التحكيم .٢- في حال اقدام رب العمل على توقيف الاجراء عن العمل بصورة غير شرعية يظل حق هؤلاء في قبض اجورهم محفوظاً طوال مدة التوقيف.

من الاحتجاز إلى الاستيلاء: قوة العمال الاقتصادية

ف. ق.

في مشهد هو الأول من نوعه في لبنان منذ عشرات السنين، عمد عمال مصنع المستقبل لصناعة الأنابيب إلى الاعتصام أمام المصنع مانعين محاولات أصحاب العمل إخراج البضائع والآلات تمهيدا لتصفيته نهائيا. لحجز البضائع دلالات كثيرة أهمها أن العمال يستخدمون موقعهم في علاقات الإنتاج كوسيلة ضاغطة على المالكين ودفعهم للتفاوض من موقع القوة.

لكن بعد مضي أكثر من شهر على الاعتصام، يتبيّن للعمال أكثر فأكثر أن لأصحاب رأس المال الأفضلية، إذ أنهم بحكم قوتهم الاقتصادية قادرين على استعمال سلاح الوقت لصالحهم وهم يراهنون على يأس العمال وبالتالي وقف التحرك من أجل إخراج البضائع.

لذلك يجب التفكير في إمكانية الاستيلاء على المصنع كخطوة تصعيدية. تكتيكيا ستكون هذه إحدى أهم الوسائل المتاحة لإجبار أصحاب العمل على التراجع.

فتخوف أرباب العمل من خسارة آلات وبضائع بقيمة ملايين الدولارات الموجودة داخل المصنع، ستضعهم في موقع دفاعي، في حين أن سيطرة العمال على مكان العمل ستعزز ثقتهم وتكشف لهم حقيقة قوتهم. خاصة وأن المصنع يتحول وعلى مدى ٢٤ ساعة إلى مركز عصبي للتخطيط والتعبئة ولتنظيم جميع الأنشطة اللازمة لكسب النزاع.

سواء نجح عمال المستقبل في إجبار أصحاب العمل على التراجع عن قرار الإقفال وتحقيق المطالب أو لم ينجحوا، هناك واقع ما قد تغير.

فالمعارك الطبقية هي المدرسة الحقيقية التي يتشرب منها العمال الوعي الطبقي. فمن خلال تجربة كهذه سوف يدركون حقيقة قوتهم وتوحد مصالحهم كطبقة (أي مجموعة لها الوضع ذاته داخل نظام وعلاقات الإنتاج) .وستكون التجربة التي يخوضونها مدرسة نضالية يستوحي منها عمالاً آخرين في مواقع أخرى. ■

حقوق الإنسان الفلسطيني في ظل النظام اللبناني

غسان مكارم

يكرر دعاة حقوق الإنسان عبارة تفيد أن تلك الحقوق هي عالمية وغير قابلة للتصرّف أو للتجزئة وأنها مترابطة ومتشابكة. وحقوق الإنسان هنا تشير إلى إطار حقوقي وضعته الأمم المتحدة انطلاقاً من ميثاقها مروراً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعشرات من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. من جهة ثانية يضيف نشطاء الحقوق هنا أن لبنان صادق على معظم تلك الاتفاقيات ووضعها في مقدمة دستوره الذي يفيد في الفقرة (ب) أن "لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء."

بالرغم من أن المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد أن "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء" فإن الواقع المُعاش حول العالم يؤكّد التمييز والتفرقة بناء على عوامل اقتصادية وسياسية لا تعنيها مثالية المدافعين عن الحقوق بل وتضع الحقوق في ميزان الربح والخسارة من جهة ومصلحة الدول الكبرى والقوى المسيطرة من جهة أخرى.

مثال على العوامل الاقتصادية هو أولوية الحقوق الفردية التي تحمي الملكية الخاصة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات (والأفراد). فواقع التنافس الاقتصادي، خاصة تحت "الجزمة الخفية للسوق" يجعل من المستحيل تحقيق حقوق أساسية كالحق في المسكن أو المأكل أو العمل أو التعليم أو الراحة (وهي حقوق في صلب الإعلان العالمي)، خاصة في ظل تحويلها إلى سلع تُشترى وتُباع، وانسحاب الدولة من واجب رعاية مواطنيها والتأكّد من تجسيدها للحقوق دون أي تمييز. فكيف يمكن مثلاً تحقيق "الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر" (المادة ٢٤) في وقت يتحول فيه العمل إلى عمل مؤقّت وجزئي ويتم فيه ضرب النقابات لمنعها من الدفاع عن العمال وتسهيل المهمة أمام الاستثمار الخاص ليتصرف كما يشاء؟

> **واقع التنافس الاقتصادي يجعل من المستحيل تحقيق حقوق أساسية كالحق في المسكن أو المأكل أو العمل أو التعليم**

> **في لبنان، النظام السياسي المبني على التحاصص الطائفي يُلغي عالمية الحقوق وعدم وجوب تجزئتها**

أمّا المصلحة السياسية فتظهر مثلاً في ازدياد الاهتمام بحقوق بعض الجماعات (كالمرأة في أفغانستان أو المثليين في إيران) تزامناً مع التحضير للاحتلال والسيطرة على الثروات مع إغفال الحقوق ذاتها التي تتم استباحتها في دول صديقة (كحقوق المرأة في السعودية أو المثليين في بولندا). يمكن القول أن خطاب حقوق الإنسان تم اختطافه من قبل الغرب لاستخدامه لأغراض التوسع الإمبريالي لو لم تكن الأمم المتحدة بحد ذاتها نتيجة لانتصار إمبريالية معينة على إمبرياليات أخرى إبان الحرب العالمية الثانية وأن إطار حقوق الإنسان لم يكن بمنأى عن الصراعات الأممية. وقد كانت إحدى نتائج الحرب الباردة أن انشقّ الإعلان العالمي إلى شقّين: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تؤيّده دول المعسكر الغربي، من جهة، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعسكر السوفياتي من جهة أخرى. هذا إذا ما اعتبرنا أن أي من المعسكرين قد جسّدا احتراماً للإنسان وكرامته آنذاك.

ليس القصد هنا الادعاء أن الدول الغربية التي تستغل حقوق الإنسان قد حققت جميع تلك الحقوق من دون تمييز. يكفي النظر إلى كيفية معاملة المهاجرين وذوي البشرة الملونة في أوروبا والولايات المتحدة أو فرنسا لنر أن مبدأ عدم التمييز هو المبدأ الأكثر خرقاً في معظم الأحيان، هذا عدى عن الانتهاكات المتمادية التي تبديها خارج أراضيها في إطار التوسّع الإمبريالي إن كان عسكرياً مباشراً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

في لبنان، إضافة إلى تناقض حرية السوق (في الاستغلال) مع الحقوق الإنسانية الأساسية فإن النظام السياسي المبني على التحاصص الطائفي يُلغي عالمية الحقوق وعدم وجوب تجزئتها، بل ويضيف مجالاً جديداً للتمييز بين الناس، فتصطدم جميع الحقوق بحقيقة الانقسام الطائفي الذي يتحوّل إلى مبرر لجميع أنواع الخروقات بشكل يومي، ويُحكم سيطرة المؤسسات الطائفية، مع ما تحمله من خرافات دينية، على أعناق سكان البلد "دون أي تمييز". فمثلاً، لا يمكن تصوّر أن تحظى المرأة بحقوقها الكاملة التي تشمل حقّها في التصرّف بجسدها كما تشاء في ظل قوانين الأحوال الشخصية الدينية التي تنتمي إلى أزمنة غابرة حيث المرأة في منزلة دنيا بالنسبة للرجل.

الإقرار بهذه الإشكاليات ومحدودية إطار حقوق الإنسان العالمية لا يلغي كونها أداة مفيدة للضغط على الدولة لرفع ظلم ما أو التخفيف من استغلال قوي لضعيف كما أنها لا تلغي التراث العظيم في مجال الدفاع عن الكرامة والحقوق الإنسانية الذي كوّنه مدافعون عن حقوق الإنسان، وبالرغم من تحوّل عدد كبير من هؤلاء إلى موظفين لدى مؤسسات حقوقية عالمية ليست بمنأى عن الفساد السياسي والاقتصادي.

في كتاب حول "الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان" (سهيل الناطور ودلال ياسين ٢٠٠٧) يقول المؤلفان أن الفلسطينيين في لبنان لديهم وضعية خاصة بالنسبة لغيرهم من

> **رفض المجتمع الدولي في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١) أن تشمل بنود تلك الاتفاقية اللاجئين الفلسطينيين**

اللاجئين حسب تعريف الأمم المتحدة، "فقد رفض المجتمع الدولي، من خلال الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١) أن تشمل بنود تلك الاتفاقية اللاجئين الفلسطينيين في ولايتها. كذلك سمحت التحفظات العربية على مواد بروتوكول معاملة الفلسطينيين في جامعة الدول العربية، بإفراغها من مضمونها." أما الأنروا، المسؤولة عن إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فكونها وكالة خدماتية لا يضع للفلسطينيين أي إطار يستطيعون من خلاله الاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال حقوق اللاجئين.

تشير التقديرات أن من أصل حوالي ٤٠٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني مسجّل في لبنان، فإن العدد المتبقي بعد هجرة عدد كبير منهم إلى دول ثالثة هو حوالي ٢٥٠٠٠٠ يعيش معظمهم في ١٢ مخيم رسمي من أصل ١٦ (تم تدمير مخيمات النبطية والدكوانة وجسر الباشا وإخلاء مخيم غورو في بعلبك، بالإضافة إلى نهر البارد الذي يعاد إعماره كمُعْتَقَل). وإذا ما قارنا بين وضع الفلسطينيين في لبنان والمعاهدات الدولية التي صادق عليها، نجد عدداً كبيراً من الانتهاكات أهمها: الحق في العمل، الحق في الملكية، الحق في التنقل، الحق بالهوية، الحق بإنشاء الجمعيات، والحق في المشاركة السياسية، بما في ذلك الحقوق المرتبطة بها كالحق في الانتماء إلى النقابات أو الحق في الخدمات العامة.

في مجال الخدمات العامة نجد تدنّي مستوى الرعاية الصحّية في مستوصفات وعيادات الأنروا وعدم وجود مراكز صحّية كافية بالإضافة إلى تدنّي مستوى التعليم في المدارس بسبب الاكتظاظ ودوام التدريس والمعاملة السيّئة. وتعاني المخيمات الحصار الحياتي اليومي كمنع البناء وعدم مراعاة التطور الديموغرافي مما يؤثر على نوعية الحياة بالإضافة إلى انتهاك حرية التنقّل بسبب الحواجز التي تقيّد حركة الفلسطينيين. هذا الواقع أدّى إلى ارتفاع نسبة الكثافة السكانيّة داخل المخيمات وارتفاع نسبة البطالة وزيادة التلوّث البيئي وتزايد الأمراض المزمنة وانتشارها وتضاعف أسعار البناء وارتفاع معدّلات التسرّب المدرسيّ. هذا بالإضافة إلى الأثر النفسي الذي يؤدّي إلى تنامي الإحساس بالعزلة والخوف من الآخر (اللبناني). كما يتم حرمان الفلسطينيين من حق تملك أي عقار في لبنان مما يؤثر سلبياً على السوق العقاري في لبنان ويضرب المبادئ العامة لقانون الإرث.

بالنسبة للحقوق المدنية، خاصة الحق في المشاركة، فإن القوانين المفروضة على أجيال من الفلسطينيين وُلدوا وترعرعوا في لبنان فتقف في وجه عدد كبير من الحقوق خاصة تلك المبنية على المواد ١٨ و١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي التي تضمَن حرية التفكير والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير وحرية

من المفيد أن نتذكّر أن مَن منع الفلسطينيين من العمل سابقاً كانا وزيران يمثّلان حزبي البعث والسوري القومي

الاشتراك في الجمعيات. فقانون الجمعيات (١٩٠٩) يسمح للفلسطينيين بالمشاركة بنسبة ٢٠٪ فقط في الجمعيات اللبنانية، أما قانون الجمعيات الشبابية والرياضية (٢٠٠٤) فلا يسمح مطلقاً للفلسطينيين بتأسيس هذا النوع الجمعيات. وبينما تتوجّه معظم الدول المتقدّمة إلى تعزيز المشاركة للجميع في الانتخابات المحلية، بمن فيهم غير المواطنين الذين يعيشون بشكل شرعي في المحلّة، فإن حرمان الفلسطينيين من حق المشاركة السياسية يسمح بتجاهل الدولة والبلديات للمخيمات وعدم تلبية حاجاتها الخدماتية ويؤدي إلى عدم الاعتراف باللجان الشعبية التي تمثّل المخيمات وعدم اشتراك كافة فئات الشعب الفلسطينيَ في هذه اللجان واقتصارها على مندوبين من الفصائل دون أي إمكانية للمساءلة والمحاسبة الشعبية الديمقراطية.

وقد كان إقرار حق العمل للفلسطينيين مؤخراً نتيجة للضغط السياسي الكبير الذي مارسته بعض القوى خطوة إيجابية نحو تحسين مستوى المعيشة ويبقى أن يتم تطبيقه في ظل العنصرية الوقحة التي تتغلغل داخل المجتمع اللبناني ضد الفلسطينيين وغيرهم من فقراء العالم الذين وجدوا أنفسهم هنا لسبب أو لآخر. وقد تجلّت هذه العنصرية في الحرب البشعة التي قادتها السلطة اللبنانية على مخيم نهر البارد واستخدام هذه الحرب من قبل من كان يسمّي نفسه معارضة أو موالاة لتأجيج أبشع أنواع الحقد لدى مناصريهم، هذا الحقد الذي أراده بعض اليسار قبل اليمين بديلاً عن غياب القدرة على النقاش الديمقراطي الداخلي والخارجي، فتحوّلت الأحزاب اللبنانية (وبمن فيها أحزاب تدّعي وحدة المسار) إلى جوقات تصفيق كلّما اشتد التدمير أو استخدم الجيش سلاحاً جديداً أعارته إياه الشقيقة سوريا، رأس حربة الصراع مع إسرائيل كما يعتقد ورثة ميليشيات الغربية، في تماثل كامل مع عملاء إسرائيل والولايات المتحدة (إذا أردنا استخدام عباراتهم). وربما من المفيد أن نتذكّر أن مَن منع الفلسطينيين من العمل سابقاً كانا وزيرين يمثّلان حزبي البعث والسوري القومي.

العنصرية تنخر المجتمع اللبناني، والعنصرية الظاهرة للعلن لا تعدو عن أن تكون رأس جبل الجليد

إن إقرار حق العمل دون غيره من الحقوق (غير القابلة للتصرف والتجزئة) يبقى خطوة ناقصة جداً، فالعنصرية تنخر المجتمع اللبناني، والعنصرية الظاهرة للعلن لا تعدو عن أن تكون رأس جبل الجليد.لم يكن هذا نتاج الصدفة وهي تعبّر عن نظام سياسي مبني على قاعدة فريدة تُخضِع المواطنين، بحكم القانون المدني، للطوائف الدينية دون أي اعتبار لحرية المعتقد (لم يختر أي منا الطائفة المحسوب عليها) وتسهّل السيطرة على المجتمع من خلال الخزعبلات الدينية وقريناتها السياسية. فنجد أن تاريخ اللجوء الفلسطيني لم يكن بمنأى عن الاستغلال الطائفي منذ البداية. في الخمسينيات، سعى كميل شمعون لتجنيس المسيحيين منهم (واصطدم طبعاً بقاعدة ٦ و٦ مكرر) وتحالفت القوى "الوطنية" في السبعينيات والثمانينيات مع الفلسطينيين في الحرب الأهلية الكبرى في صراعها مع "المارونية السياسية" (وهذه عبارة عنصرية خالصة قد يكون اخترعها أحد "اليساريين" الأفذاذ لتتناسب مع مقولة الطائفة الطبقة، وليس كل من انضم إلى ميليشيا في الغربية يُعتبَر يسارياً، لكن هذا موضوع آخر).وإذا ظن أحد منّا أن الحرب الأهلية كانت قد أفرغت أسوأ أنواع المقت الطائفي (من قتل على الهوية وما إلى ذلك)، فهذا لا يفسّر ما حصل بعد ٢٠ عاماً من انتهائها حين بدأ الحديث الرسمي عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وقام وليد جنبلاط بتبنّيها. فكان الردّ الحاسم من ممثلي أهل السُنّة في السلطة لا بالتعبير عن التآخي أو حتى الاستغلال الطائفي المعتاد أو العنصرية الفجّة لبكركي أو العونيين مثلاً، بل باعتبار أن القضية لا يمكن حتى أن يتبنّاها شخص من طائفة أخرى. وكادت بهية الحريري أن تتهم جنبلاط بقتل أخيها إذا لم يتخلّ عن المطالبة بالحقوق لمصلحة طائفتها بقيادة أمير المؤمنين فؤاد السنيورة. أما المصلحة الحقيقية فتعرفها المؤسسات الفلسطينية المفروضة على سكان المخيمات، في ظل غياب تام للآليات الديمقراطية، عندما تحج، بمناسبة أو بغير مناسبة، إلى قصر الست لتأخذ مباركتها (وبعض المساعدات).

تصطدم المطالبة بإعطاء الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية الأساسية بحائط الطائفية اللبنانية. فحتى هذا الإطار العام الذي يفتقد إلى أي آلية تطبيق (لا فصل سابع فيما يخص حقوق الإنسان) يتعارض بديهياً مع النظام الطائفي/العنصري. وبما أن حقوق الإنسان لا تُجتزأ ويجب أن تطال الجميع دون تمييز، يفرض علينا هذا أن ننظر إلى النضالات المتنوعة حول الحقوق كأجزاء من كل واحد نسعى لترابطها والتشبيك بينها، ولهذا يجب أن نضيف أن إلغاء النظام الطائفي هو أيضاً حق من حقوق الفلسطينيين في لبنان. ■

الحزب الشيوعي اللبناني والممارسة الثورية

باسم شيت

"الرابط الحقيقي بين نضال الجماهير وتربية الكادرات الحزبية له مسلك وحيد يفضي إلى بناء الحزب الثوري من خلال ربط النظرية بالممارسة الثورية. وأول شروط بناء القيادة والكوادر الثورية هو التخلي عن الممارسات الفوقية، وعن الغطرسة، وعن الادعاءات النظرية الاستهلاكية البعيدة عن التربية الثورية."

"فالنظرية، تبقى نظرية يتيمة، إن لم ترتبط بالنضال الطبقي الحقيقي، وبقدرة حاملها على تحويل الوعي الطبقي لدى شرائح الطبقة العاملة إلى وعي طبقي ثوري يوصل في نضاله إلى الهدف الاشتراكي المنشود." (سمير دياب، مهمة الشيوعي صعبة ولكن خياراته صائبة، النداء، عدد ١٤٠، ١٥ تموز ٢٠١٠).

توَقّعتُ عندما بدأت القراءة في مقال الرفيق دياب أنه لربما سيكون هناك جزء ما من المقال أو حتى من عدد النداء يحاول فيه أحد قادة الحزب الشيوعي تبيان أو محاولة إثبات أن "خيارات الشيوعي" هي فعلاً "صائبة" أو إنها تهدف فعلاً إلى البناء الاشتراكي.

فلو نظرنا إلى معظم المنشورات والمقالات التي كتبتها القيادة الشيوعية في الفترة السابقة لا نجد شيئاً يحاول أن يقارب بين النظرية الثورية والممارسة الحزبية الحالية، بل نجد مواقف خطابية تحدد أهدافاً عامة أشبه بأهداف حركة ديمقراطية من كونها أهداف حزب "عمّالي ثوري".

ما هو الصراع الثوري؟

يعرّف ماركس الصراع الطبقي الثوري بجملته الشهيرة "إن تحرر الطبقة العاملة هو نتاج الطبقة العاملة نفسها". ولكن هذا لا يعني أن هذا التحرر هو تحرر تلقائي، بل هو طرف من صراع في داخل الطبقة العاملة في مسعى توحيدها بمواجهة الطبقة المسيطرة، أي البرجوازية، لذا كانت بداية مقولة ماركس المذكورة أعلاه: "إن الافكار السائدة ضمن الطبقة العاملة هي أفكار الطبقة الحاكمة".

من هنا، فإن المسار الثوري يُحَدّد تبعاً للصراع الطبقي (الاقتصادي والسياسي) والتوازنات الطبقية التي تحدد واقع الصراع الذي نعيش فيه. لذا فإن الخيارات الصائبة لا تكون صائبة إلا إذا كانت فعلاً تستطيع التدخّل والتأثير في الصراع، والأهم تأجيجه ورفعه إلى مستوى ثوري. وأيضاً لا تكون صائبة إلا إذا كانت تستطيع نقل حركة الجماهير العفوية إلى حركة واعية لقدرتها السياسية والاقتصادية، أي إلى حركة تتخطى الوعي الطبقي المباشر (الاقتصادوي) إلى وعي طبقي ثوري.

لكن سيرورة بناء الوعي الثوري الجماهيري ليست إرادة ذاتية فقط، بل هي توافق ما بين ظروف موضوعية وذاتية. فالظروف الموضوعية هي التي تنتج الوعي الطبقي الجنيني والاقتصادي المباشر، ولكن هذا الوعي لا يتحول من تلقاء نفسه إلى وعي ثوري، بل هناك عوامل سياسية ودور أساسي للقوى الثورية في تحويله من واقعه الاقتصادي المباشر، إلى وعي يَنْظر إلى الاهداف والمهام التاريخية للطبقة العاملة، أي الانتقال والتحوّل الثوري إلى الاشتراكية.

ولكن فعلياً ما مدى صحّة هذه الجدلية في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني؟ فحتى اليوم لا يتواجد في أي من خطابه الرسمي والعلني أي عبارات أو مواقف تدعو إلى الثورة، بل إن معظم كتابات قيادييه تدعو إما إلى الإصلاح السياسي أو التغيير الجذري الديمقراطي أو إلى إيجاد الخطط "الإنقاذية" الوطنية.

ثورة من دون قوى ثورية!

فالسؤال الأول هنا هو كيف نتكلم عن خطاب ثوري لا يهدف إلى إنتاج ثورة؟ وكيف تكون هناك سيرورة ثورية بينما الهدف هو إصلاحي ديمقراطي بعيد كل البعد عن الدعوة لأن تكون الطبقة العاملة هي البديل الثوري عن الحكم البرجوازي الراهن؟

مثلاً، يقول سعدالله مزرعاني في مقال له في جريدة الاخبار (٢٠٠٩/١٠/٢٢) تحت عنوان "أين نحن من اللحظة الثورية؟": "أما الجانب الثاني من أزمة قوى البديل الثوري، فيكمن في عدم قدرة هذه القوى على التوحّد وراء برنامج إنقاذي بسيط وواضح ومن أجله: إنقاذ الشعب اللبناني من الانقسام والنظام الطائفيين والمذهبيين... والتفاهم أيضاً على الحدّ الأدنى من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية."

بينما يتكلم موريس نهرا أيضاً في مقالة له في صحيفة النهار في ٢٠١٠/٤/١٢ تحت عنوان "الإصلاح شرط بناء الوطن والتطور الديمقراطي المفتوح" ويقول: "إخراج لبنان من الحالة الزئبقية التي تعرضه للاهتزاز، ولتصدّع الوحدة الداخلية وتجعل مفهوم الوطن مغيباً، لا يتحقق بدون إصلاح جدّي يبدأ بقوانين الانتخابات البلدية والنيابية، وبتطبيق اللامركزية الإدارية والإنمائية، وتشكيل الهيئة الوطنية بمشاركة فعلية للقوى العلمانية، للبحث في أجندة لإلغاء الطائفية وإقرارها، وصولاً إلى اعتماد سياسة اقتصادية اجتماعية بديلة".

أما خالد حدادة (أمين عام الحزب) فقد دعا في كلمة له في حفل عشاء للحزب (الدامور، ٨ آب، ٢٠١٠) إلى "مشروع وطني شامل تتكامل فيه مجابهة العدو بعملية بناء الدولة الديمقراطية، وبذلك فقط يتمّ تحصين الوطن ونضمن استمراره، بينما الخيار القديم- المستمر يُبقي الوطن على قائمة الإلغاء لحساب المشاريع الخارجية".

لم يخطر ببال أي من هؤلاء القياديين البارزين في التكلم ولو للحظة واحدة عن دور ما للطبقة العاملة، بل إنها مفقودة من المعادلة التغييرية لدى قيادة الحزب. فيتكلمون عن عملية "إنقاذ" أو "إخراج لبنان" أو عن "تبني مشروع وطني"، فالواضح أنه بالنسبة لهم عملية التغيير هي عملية "تخليص" أو "انتشال" للطبقة العاملة والشعب المستغَل من براثن البرجوازية والنظام الحاكم حتى يصل بهم إلى دعوة الطبقة الحاكمة نفسها إلى رحمة العمال والشعب من خلال تبني سياسات ترفع الظلم عن المواطنين.

ولقد قام سمير دياب في مقاله بشرح رؤيته (إن لم تكن رؤية الحزب) حول التربية الحزبية التي يجب أن تقرن ما بين الممارسة الثورية والصراع الطبقي الفعلي، والتخلي عن الممارسات الفوقية، وعن الغطرسة. سؤالي هنا، أليست مشاريع إنقاذ الشعب والوطن هي فعلياً ممارسات فوقية تفترض ضمناً عدم قدرة الشعب والعمال على إنتاج التغيير بأنفسهم، بل هم بحاجة إلى إنقاذ وانتشال وتخليص؟

إن الخطاب السياسي للحزب الشيوعي هو خطاب شعبوي، ولكنه ليس موجهاً للطبقة العاملة، بل هو موجّه للطبقة البرجوازية، محاولاً إقناعها أو إيجاد الحليف الممكن له من داخلها ليخوض أو ينفّذ مشروعه الوطني الديمقراطي.

إن ما يرجوه الحزب ليس سوى محاولة الطلب من الشعب انتدابه مدافعاً عن مصالحه، أي أنه يريد استبدال الطبقة العاملة بالحزب، لاعتقاد واضح بأن هذا الشعب غير قادر على تنفيذ التغيير المنشود. فلذا، يجب أن ينتدب عنه جهازاً يسعى إلى تغيير الواقع والذي يتناقض مباشرة مع ما تناشد به الماركسية الثورية، أو ما خلصت إليه التجارب الثورية العمالية حول العالم وهو أن التغيير الثوري الحقيقي لا يكون إلا من إنتاج الطبقة العاملة نفسها.

هنا لا يسعنا سوى القول إما أن القيادة الحزبية للشيوعي غير ملتزمة بالنظرية والممارسة الثورية

أو أن الادعاء بأن الحزب الشيوعي هو حزب ثوري هو ادعاء كاذب.

هل الإرث والتاريخ النضالي كافيين من أجل إنتاج حزب ثوري؟

قد يردّ البعض بأن هذا مزايدة على موقع وتاريخ الحزب النضالي والثوري، ولكن، حسب ما أعلم، إن التاريخ وحده لا يصنع الثورة والإرث وحده لا ينتج الوعي، بل بكلمات الرفيق دياب: "لتحويل التحركات الجماهيرية والعمالية إلى فعل مادي تغييري ليكتسب الحزب موقعه وصفته ووظيفته الثورية، بالفعل لا بالاسم، بمعنى أن نكون، وكما يفترض أن يكون حزباً ثورياً بكل المضامين، وبعيداً كل البعد عن البيروقراطية وعن المصالح النوعية الضيقة الخاصة بشريحة (حزبية) نفعية ذات امتيازات لا علاقة لها بالفعل بالنشاط المستقل للجماهير، وبوجع الطبقة العاملة، وإن الوقوع في هذا المنزلق الخطر يخرج الحزب (أي حزب) ولو كان تاريخه عامراً بالانتصارات والإنجازات المحققة، فكيف بحزب شيوعي حفر تاريخه الوطني والعربي والاممي".

لذا فالإرث الثوري لا يصنع الممارسة ثورية، بل إن الممارسة الثورية هي التي تصنع الإرث الثوري، ولحظة يتوقف الحزب عن هذه الممارسة، يتحوّل الإرث إلى سلاح عصبوي للدفاع عن الحزب، وللمحافظة على هيمنة بيروقراطية معيّنة تتنافى والضرورة النضالية، أيضاً كما شرحها الرفيق دياب.

وهذا بالضبط ما يحدث اليوم، فقد قامت قيادة الحزب في محاولات عدة بنشر خطاب عصبوي تحاول من خلاله ضبط الحزب وقاعدته، إذ إنها فشلت في أن تكون مثالاً لهذه القاعدة في النضال. فبدل أن تراجع أخطاءها وتعمل على استيعاب هذه القاعدة الجدّية والصادقة في التزامها النضالي، عمدت أكثر إلى إبعادها عن الصراع الفعلي وحصر حشدها في المؤتمرات والاحتفالات الحزبية.

بدل أن يكون الخطاب السياسي والفكري والممارسة السياسية هما المحفّز الاساسي للالتزام الحزبي، أصبح الانتماء الحزبي يُحَدّد من خلال التجييش الفئوي، واضعة القاعدة الشيوعية في مواجهة باقي اليسار بدل السعي إلى دفع القاعدة الشيوعية لأن يكون لها الدور الفاعل في تفعيل الحالة اليسارية عامةً في لبنان.

أين الحزب الشيوعي من الممارسة الثورية؟

عوضاً عن أن يكون الشيوعيون لاعبين أساسيين في دفع حركة الشارع إلى الأمام، نراهم غائبين أو مغيّبين في كثير من التحركات والمحطات النضالية المهمة في الفترة الاخيرة ونعدد هنا بعضاً منها:

ففي الاعتصام أمام السفارة المصرية لرفع الحصار عن غزة في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٠، لم تسع قيادة الحزب الشيوعي إلى التحريض أو حتى دعوة منظماتها للمشاركة في الاعتصام الذي ضم حوالي مئتي مشارك، وحيث كان الشيوعيون يشكّلون أقلية هذا العدد. ففي رسالة أرسلها أحد قياديي الحزب إلى الأطراف المشاركة في اللقاء اليساري التشاوري المنظّم للاعتصام، ذكر فيها التالي: "التقصير في التحضير يتعلق بسلوك الحزب الشيوعي قيادة ومنظمات في التحضير للتحرك: وهنا كان واضحاً عدم الجدية الكافية في تنظيم وتحضير الرفاق في المناطق والمنظمات. إذ لم تُدع المنظمات الحزبية للمشاركة و لو رمزياً، و لم يُطلب إلى أي منها التحضير أو حتى المشاركة ولو بعدد رمزي من أعضائها، على الأقل في المنطقيات التي كنتُ على اطلاع مباشر على وضعها".

وهذا الوضع لا ينحصر في التحرك المذكور بل نرى هذه النزعة أو التوجه في كثير من التحركات الأخرى، وأهمها: المظاهرة أمام السفارة الأميركية في ٦ حزيران ٢٠١٠، حيث تمت الدعوة لها من قبل المنظمات اليسارية. أيضاً لم تحو المظاهرة سوى حوالي المئة وخمسين متظاهراً، ونَشَب خلاف خلال المظاهرة بين كوادر الحزب الشابة والقيادة، حيث أرادت الأخيرة أن تمنع المتظاهرين من مواجهة الشريط الشائك وقد حصل خلاف علني ما بين الاثنين حول آلية التحضير للمظاهرة وحجم الحشد.

وفي محطة أخرى هامة على المستوى السياسي المحلي، مظاهرة الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني التي تمت في ٢٧ حزيران ٢٠١٠ والتي ضمت الآلاف، وكانت التظاهرة الأولى التي تقام من أجل الحقوق المدنية والتي تعتمد أسسها على تضامن اللبنانيين التقدميين مع اللاجئين الفلسطينين. كانت مشاركة الحزب الشيوعي شبه معدومة حيث شبّهها الكثير من الناشطين بالمشاركة على الورق.

ولا يتوقف الوضع على هذا الأمر، بل إن منطق قيادة الحزب يتعدى هذه القوقعة إلى منطق "المقاطعة" السياسية الفئوية والعصبوية الرخيصة. فمثلاً، رفض الحزب الشيوعي المشاركة في ندوة نظّمها المنتدى الاشتراكي تحت عنوان "نحو يسار يناضل لأجل برنامج ديمقراطي ثوري للتغيير" بحجّة أنه لن يأتي إذا ما قدّم الندوة أحد أعضاء التجمع اليساري من أجل التغيير، الذي تتهمه قيادة الحزب "بتحريض قاعدة الحزب على القيادة".

لن أدافع عن موقف التجمع، فالواقع واضح جدّ الوضوح، وخاصة أن القاعدة الحزبية الشيوعية لا تفتقد إلى الوعي السياسي حتى يتم التلاعب بها وتحريضها ضد قيادتها، وخاصة أنه هناك امتعاض واضح ضد قيادة الحزب، والذي ظهر جلياً في أكثر من مناسبة، والذي تكلّم عنه عدد لا يستهان به من الشيوعيين إما في الصحف أو علناً في كثير من الأطر والندوات.

فالسؤال يطرح نفسه مجدداً: أين هي هذه الممارسة الثورية وارتباطها بالصراع الحقيقي، وكيف يكون الشيوعيون ركيزة من ركائز بناء الوعي الثوري إن كانوا غائبين عن معظم التحركات التي حصلت في الساحة السياسية في الآونة الاخيرة. أين هم من النقاش الفكري والسياسي الذي يمتد في الندوات اليسارية والثقافية؟ أين الشيوعيون من النهوض بالحالة اليسارية في لبنان؟ فحتى لو كان الحزب الشيوعي هو الإطار الأكبر والأقدم على الساحة اليسارية فإن هذا لا يمكّنه من القيام بالحالة اليسارية وبناء حركة ثورية إن لم يقترن الهدف بممارسة حزبية بعيدة عن الفئوية ومقدامة وجريئة في دفع التحركات قدماً إلى الامام وليس التملص من التحركات وحسر المشاركة في بطاقات الدعوة والبيانات الصحفية.

لكن هذا بالضبط ما حصل مجدداً وليس منذ زمن بعيد في مؤتمر صحافي تضامني مع اعتصام عمال مصنع المستقبل لصناعة الأنابيب (راجع المقال ص ٤)، حيث شارك الحزب بالدعوة إلى المؤتمر وثم تغيّب عن الحضور، رغم أن هذا الأمر ليس بمجرّد مظاهرة عابرة، بل هو تحرّك نقابي عمّالي بامتياز، يحصل في عكار ضد أحد أكبر أغنياء لبنان (عائلة مخزومي)، وحتى أن أحداً من قياديي الحزب لم يقوم بزيارة الاعتصام. فأين حزب الطبقة العاملة اذاً؟ إلا إذا كانت الطبقة العاملة محصورة في مفهوم الحزب بالعمال الشيوعيين حصراً.

السير قدماً؟

لقد آن الوقت لأن تقف قيادة الحزب جدّياً أمام قاعدتها وأمام اليسار عموماً، وتقول له بشكل واضح ما هي استراتجيتها. هل هي الاستمرار بالتذيّل لأقطاب البرجوازية "الوطنية" سعياً لمقعد نيابي؟، أو الترشح للمقاعد البلدية؟، أو الترنيم على أمجاد الماضي والذكريات، أو هي فعلاً تريد بناء "وعي ثوري" كما يقول دياب في مقاله.

لا أحد في اليسار يريد تدمير الحزب الشيوعي. فالنقد بهدف دفع الحزب لانخراط أكبر في الحركة السياسية والصراعات الطبقية والنقابية لا يهدف إلى إلغاء الحزب، بل بالعكس تماماً، هو مطالبة بحركية أوسع ودور أكبر للشيوعيين في الحركة السياسية، وهو مطالبة بانخراط الحزب في سيرورة ثورية لبناء التغيير الثوري الجدّي، هو أن تُقرن النظرية بالعمل، لا أن تتحول النظرية إلى أداة لقمع الممارسة، وأن لا يتحول الالتزام الحزبي إلى أداة لنشر الفئوية في اليسار، بل أن يكون محفّزاً لبناء الحزب الثوري الجماهيري الذي يستطيع التأثير في المجتمع وأن يحرّض الطبقة العاملة على الثورة لا على الخنوع ولا إلى انتظار مخلّصها.

إن صلب النظرية الماركسية مبني على قدرة الطبقة العاملة في تحرير نفسها، في وعيها لقوّتها الذاتية ومهامها التاريخية، وليس الطلب والترجّي واسترحام الطبقة الحاكمة من أجل "الإصلاح". فالإصلاح هو نتاج لتراجع الطبقة الحاكمة أمام تقدّم الطبقة العاملة ولا يأتي من تأثر البرجوازية بآلام العمال.

الترحّم والشفقة لن يصنعا النضال الثوري، بل إن العمل الدؤوب والجدي والمواجهة المباشرة مع النظام والمناداة بالثورة الاشتراكية والسعي جدياً إلى بناء الجسور ما بين الطبقة العاملة في لبنان هو الذي يضع أسس الممارسة والخطاب الثوريين، فالثورة لا تأتي من خلال التهليل لها بل تأتي من خلال الانخراط المباشر بالصراع اليومي وعملية المراكمة والبناء ونبذ الفئوية.

إن كان الحزب الشيوعي يريد أن يكون حزباً ثورياً عليه أولاً المطالبة بالثورة وليس التنصّل منها. ■

تأسيس نقابة في لبنان (بطاقة تقنية)

نضال مفيد

يُنَظِّم قانون العمل اللبناني الصادر عام ١٩٤٦ طريقة وشروط تأسيس نقابة في لبنان. تعطي المادة ٨٣ من هذا القانون الحق لأرباب العمل وللأجراء في كل فئة من فئات المهن أن يؤلف كل منهم نقابة خاصة يكون لها الشخصية المعنوية وحق التقاضي.

المادة ٨٤ من هذا القانون تحصر غاية النقابة في الأمور التي من شأنها حماية المهنة وتشجيعها ورفع مستواها والدفاع عن مصالحها والعمل على تقدمها من جميع الوجوه الاقتصادية والصناعية والتجارية. وتحظر على النقابات الاشتغال بالسياسة والاشتراك في اجتماعات وتظاهرات لها صبغة سياسية.

أما المادة ٨٥ فتَفرِضُ على النقابة المراد تأسيسها أن تجمع عمالاً يمارسون مهنة واحدة أو مهنا متشابهة. المادة ٨٦ تعتبر أن إنشاء النقابة لا يتم إلا بعد الترخيص لها من قبل وزير العمل.

المادة ٨٧ فتَفرِضُ أن يقدم طلب الترخيص إلى وزارة العمل- مصلحة النقابات، فتستطلع الوزارة رأي وزارة الداخلية بشأن الطلب وتتخذ قرارها بالرفض أو بالقبول. كما أن النقابة لا تعتبر شرعية إلا بعد نشر القرار في الجريدة الرسمية.

المادة ٨٨ من هذا القانون، توجب أن يُقدم طلب الترخيص على ثلاث نسخ وأن يُرفَق بثلاث نسخ عن النظام الداخلي وبورقة السجل العدلي لكل من الأعضاء المؤسسين. فتُلصق الطوابع على النسخة الأولى التي تعاد للمستدعين مع قرار التصديق. والثانية تبقى لدى وزارة الداخلية والثالثة لدى وزارة العمل. من واجبات كل نقابة، بحسب المادة ٨٩، أن تضع نظاماً داخلياً مصدقاً عليه من الهيئة العامة بأكثرية ثلثي أعضائها ولا يكون نافذاً إلا بعد المصادقة عليه من وزارة العمل.

من يحق له أن ينتسب إلى نقابة؟

كل من رب العمل والأجير حر، بحسب المادة ٩٠، في أن ينتسب إلى نقابة أو لا ينتسب. أما المادة ٩١ فتَفرِضُ شروطا على من يريد الانتساب إلى النقابة، فعليه أن يكون لبنانيا يتمتع بحقوقه المدنية، أن لا يكون محكوما عليه لجناية أو لجريمة شائنة، أن يمارس المهنة وقت تقديم الطلب بالإضافة إلى أن يكون قد أتم ١٨ من العمر. أما المادة ٩٢، فتسمح للأجانب بان ينتسبوا إلى النقابة، وهي تفرض عليهم نفس الشروط الواردة في المادة السابقة لكنها تفرض عليهم أن يكون مصرحا لهم بالعمل في لبنان. كما أنه لا يحق للأعضاء الأجانب أن ينتَخبوا أو أن يُنتخبوا لكنه يحق لهم أن ينتدبوا أحدهم (لبناني الجنسية) لكي يمثلهم ويدافع عنهم لدى مجلس النقابة.

مسار طلب الانتساب إلى النقابة

يُقدَّم طلب الانتساب، بحسب المادة ٩٣، إلى مجلس النقابة مرفقاً بتذكرة الجنسية وشهادة عمل مصدقاً عليها من مصلحة النقابات تشير إلى أن الطالب يحترف مهنة النقابة. خلال ١٥ يوما يتخذ مجلس النقابة قراره بقبول الطلب أو رفضه بواسطة الاقتراع السري. في حال رفض طلب الانتساب يحق للطالب، بحسب المادة ٩٤، أن يعترض على هذا القرار عند مصلحة النقابات التي تتخذ بشأنه القرار اللازم. يحدد بدل الاشتراك، بحسب المادة ٩٨، في النظام الداخلي بحيث لا يمكن تعديل هذا البدل إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ومصادقة الهيئة العامة ووزارة العمل.

الطرد والاستقالة من النقابة

تعطي المادة ٩٥ مجلس النقابة الحق بفصل كل عضو يرتكب أعمالا تخالف غاية النقابة مخالفة خطيرة أو يخل بنظامها الداخلي أو يمتنع عن دفع الاشتراك. أما العضو الذي يفصل من النقابة لأسباب يراها غير قانونية، فإن المادة ٩٦ تسمح له بأن يعترض على قرار الفصل لدى مصلحة النقابات فتتخذ بشأنه القرار اللازم.

يمكن لكل عضو أن يستقيل من النقابة، بحسب المادة ٩٧، بكتاب يرفعه للرئيس بشرط أن لا يكون مديوناً لصندوق النقابة.

إدارة أعمال النقابة

تحدد المادة ٩٩ عدد أعضاء مجلس النقابة الذي يجب أن يتراوح بين ٤ على الأقل ١٢ على الأكثر وعلى أن يحدد في النظام الداخلي عدد الأعضاء بين هذين الحدين.

يُنتخب أعضاء مجلس النقابة، بحسب المادة ١٠٠، لمدة أربع سنوات بالاقتراع السري، ويخرج نصفهم بالقرعة بعد السنتين الأولتين، ويُنتخب بدلاً عنهم، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدتهم.

المادة ١٠١ تفرضُ على أعضاء مجلس النقابة انتخاب من بينهم، في أول اجتماع يعقدونه، رئيساً وأميناً للسر وأميناً للصندوق ويعتبر رئيس المجلس رئيسا للنقابة. يحدد النظام الداخلي للنقابة، بحسب المادة ١٠٢، صلاحيات المجلس والرئيس وأميني السر والصندوق وواجبات كل منهم.

لا تسمح المادة ١٠٣ لمجلس النقابة أن يعقد قرضاً ما أو أن يقبل هبات تزيد على ألف ليرة لبنانية (لم يجرَ تعديل هذا المبلغ بالرغم من تدني قيمة النقد) إلا بموافقة الهيئة العامة ومصادقة وزير العمل. كما تفرض المادة ١٠٤ على النقابة أن تتخذ سجلاً تقيد فيه أسماء أفرادها وعمرهم واسم بلدتهم ومحلتهم ومكان عملهم وسجلاً آخر تبين فيه الواردات والمصاريف.

حل النقابة

يحق للحكومة، بحسب المادة ١٠٥، أن تَحلَّ مجلس النقابة إذا أخل بالواجبات المفروضَة عليه أو أتى عملاً لا يدخل في اختصاصه، على أن يجري انتخاب المجلس الجديد في مدة ثلاث أشهر من تاريخ الحل. أما إذا قام بهذه الأمور أحد أفراد المجلس فللحكومة أن تطلب استبداله وان تلاحقه أمام القضاء عند الاقتضاء.

اتحاد النقابات

تسمح المادة ١٠٦، للنقابات أن تَتحدَ لتنظيم العلاقات بينها تحت اسم اتحاد النقابات على أن يرخص لها من وزارة العمل وتخضع للشروط المفروضة لتأسيس النقابات. ■

نضالات عمال لبنان

إلى الشارع

أيار ٢٠١٠

في ٣ أيار، أصدر متعاقدو الجامعة اللبنانية بيانا أكدوا فيه على اتخاذ خطوات تصعيدية الاسبوع المقبل اذا غاب التقدم في مسار ملف التفرغ و دعوا القيادات التربوية والسياسية والطلابية إلى مواكبة تحركهم.

في ٥ أيار، اعتصم أساتذة الجامعة اللبنانية في ساحة رياض الصلح في حضور ممثلين عن روابط المعلمين. وطالب رئيس الهيئة التنفيذية في الاعتصام حميد حكم بتعيين عمداء أصليين من داخل الكليات والمعاهد وانتظام عمل مجلس الجامعة ووضع حد للتفرد الحاصل في هذه المؤسسة الوطنية الكبرى وإقرار مرسوم دخول المتعاقدين المتفرغين الى الملاك المحال منذ أكثر من شهر من قبل وزير التربية والتعليم العالي الى مجلس الوزراء واحتساب المعاش التقاعدي للأستاذ الجامعي على اساس ٣٥ بدل القسمة على ٤٠.

في اليوم نفسه، اعتصم المبعدون من دولة الامارات أمام سفارتها وحملوا السلطات اللبنانية مسؤولية تجاهل مطالبهم. وشددت على ضرورة وقف الابعاد التعسفي والافراج عن جوازات سفرهم المحجوزة ووقف الاستدعاءات الامنية وحفظ حقوق وممتلكات الذين ابعدوا والتعويض المادي.

في ١٠ أيار، أعلنت لجنة الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية الإضراب والتوقف عن التدريس في الجامعة يوم الجمعة ١٤ أيار، ودعت إلى الاعتصام أمام وزارة التربية والتعليم العالي.

في ١٣ أيار، أصدرت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان بيانا رفضت فيه رفضا قاطعا كل طرح لتشركة أو خصخصة مؤسسة كهرباء لبنان على حساب العمال ولقمة عيشهم. وأكدت النقابة أنها شكلت فريقا من ذوي الخبرة لمتابعة كل التحركات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعات التي تعقد سرا وعلانية لتمرير بما يختص بتشركة قطاع الكهرباء بمعزل عن ممثلي العمال والراعي لحقوقهم.

في ١٤ أيار، اعتصم الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية أمام وزارة التربية في الأونيسكو، شرحوا معاناتهم من حرمانهم من الضمان الصحي والاجتماعي ومن الانتساب إلى صندوق تعاضد اساتذة الجامعة اللبنانية. بالإضافة إلى معاناتهم من أجر الساعة المتدني. وأشاروا إلى أن الحل لا يكون إلا بإقرار مشروع تفرغهم في ملاك الجامعة اللبنانية.

في اليوم نفسه، ردت الهيئة الادارية لرابطة اساتذة التعليم الثانوي الرسمي على تصريح وزير التربية والتعليم العالي حسن منيمنة حول رد الجواب على رابطة الثانويين بشأن الدرجات. حملته فيه مسؤولية اللجوء إلى مقاطعة وضع أسس التصحيح وتصحيح الامتحانات الرسمية. وشددت على ضرورة إقرار الدرجات السبع. وحذرته من استمرار التهرب من التجاوب مع مطالبهم من خلال تحريض الأهالي عليها.

في ١٨ أيار، أصدر تجمع المستأجرين بيانا أعلن فيه رفضه لتحرير عقود الإيجارات. وطالب الدولة بتنفيذها خططا إسكانية في كافة المناطق اللبنانية وبناء وحدات سكنية وتمليكها (عبر الإيجار التملكي)، المدعوم بما يتناسب مع المداخيل المحدودة للناس.

في ٢١ أيار، أعلن مجلس المندوبين في رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية الإضراب لمدة ثلاثة أيام (الخميس، الجمعة والاثنين في ٢٧، ٢٨ و٣١ أيار). وتنظيم اعتصام مركزي يتزامن مع انعقاد الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء.

في اليوم نفسه، اعتصم عدد من الطلبة الجامعيين في مخيم نهر البارد لمناسبة الذكرى الثالثة لنكبة المخيم، أمام الأونروا في بيروت طالبوا فيه بإعادة إعمار المخيم، وضرورة تغطية الأقساط الجامعية.

في ٢٦ أيار،أصدر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية- الفرع الرابع بيانا أعلنوا فيه تأييدهم لقرار رابطة الأساتذة ومجلس المندوبين بالإضراب لمدة ثلاثة ايام في ٢٧ و٢٨ و٣١ أيار.

في ٢٧ أيار، أعلنت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية عن استغرابها من موقف مجلس الوزراء من التعديل المقترح في مشروع القانون المتضمن أحكاما خاصة لتصفية المعاش التقاعدي لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة (القسمة على ٣٥ بدل ٤٠ سنة). وأكدت الهيئة الإضراب أيام ٢٧ و٢٨ و٣١ أيار. وأعلنت أنها ماضية في الاعتصام أمام مجلس الوزراء بالتزامن مع انعقاد جلسته المقبلة.

في ٣١ أيار، اعتصم الأطباء العاملون في مستشفى بعلبك الحكومي للمطالبة بدفع مستحقاتهم لدى وزارة الصحة عن الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠، بالإضافة إلى تحسين تجهيزات المستشفى.

حزيران ٢٠١٠

في ٥ حزيران، اعتصم أساتذة وطلاب شعبة العلوم في الجامعة اللبنانية الفرع الثالث- عكار أمام مركز الشعبة في تكميلية حلبا الرسمية. حيث طالبوا بتثبيت شعبة العلوم بسنواتها الثلاث في عكار. وشددوا على ضرورة الإسراع بإقرار إنشاء فرع للجامعة اللبنانية بكل اختصاصها في عكار الأمر الذي يوفر على أبناء المنطقة أعباء وأكلافا مادية كبيرة.

في ٦ حزيران، دعت رابطة أساتذة المهني والتقني دعت الى المشاركة الكثيفة في الاعتصام المركزي المقرر في ٨ حزيران للتعبير عن تمسكهم بالدرجات السبع وبتنفيذ مقاطعة وضع أسس التصحيح وأعمال التصحيح للامتحانات الرسمية في حال عدم إقرار مشروع قانون استعادة بدل زيادة ساعات العمل (٧ درجات) وإحالته إلى مجلس النواب.

في اليوم نفسه، دعا مندوبو الثانويات الرسمية في الشمال إلى مقاطعة التصحيح والمشاركة في اعتصام المقرر في ٨ حزيران، كما أعلنوا تمسكهم باستعادة الدرجات السبع كحق مكتسب، تحميل مجلس الوزراء مجتمعا النتائج المترتبة عن مقاطعة أعمال التصحيح.

في اليوم نفسه، أكد أساتذة الثانوي في الجنوب إلتزامهم بتوصية الهيئة الإدارية بمقاطعة أعمال التصحيح، وشددوا على ضرورة استرجاع بدل زيادة ساعات العمل بموجب القانون ٦٦/٥٣ وتعديلاته أي ٣٥٪ (٧ درجات).

في اليوم نفسه، أكدت لجنة المتعاقدين في التعليم الثانوي على ضرورة التنسيق الكامل مع رابطة التعليم الثانوي والمهني في ما يتعلق بمطالبها. وأبدوا دعمهم لمطالب رابطة التعليم الثانوي بمقاطعة التصحيح وأسس التصحيح ومشاركتهم في الاعتصام الثلاثاء ٨ حزيران.

في اليوم نفسه، اعتبر مجلس المندوبين لأساتذة التعليم الثانوي في البقاع أن وحدة أساتذة التعليم الثانوي مقدسة لا يجوز المساس أو التفريط بها. وأعلنوا رفضهم المشروعين المرفوعين من وزير التربية الى مجلس الوزراء والتمسك بالدرجات السبع تنفيذا للقانون المذكور، مؤكدين مقاطعة التصحيح التزاما بتوصيات الجمعيات العمومية. ودعوا إلى المشاركة الكثيفة بالاعتصام المقرر في ٨ حزيران.

في ٧ حزيران، دعا قسم الأساتذة الثانويين و قسم الأساتذة المهنيين في قطاع المعلمين في "التجمع الوطني الديموقراطي"، إلى المشاركة الكثيفة في الاعتصام المركزي المقرر في ٨ حزيران للتعبير عن التمسك بالدرجات السبع وبتنفيذ مقاطعة وضع أسس التصحيح وأعمال التصحيح للامتحانات الرسمية في حال عدم إقرار مشروع قانون استعادة بدل زيادة ساعات العمل (٧ درجات) وإحالته إلى مجلس النواب.

في ٨ حزيران، رفضت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان موضوع تشركة المؤسسة كما رفضت الخصخصة سابقا لأنها تزيد من الأعباء المالية على

نضالات عمالية لبنان

حزيران ٢٠١٠

المؤسسة أعباء إضافية. وذكرت النقابة بموضوع تلزيم شركة EDF وتلزيم الجباية وقراءة العدادات وبنسب مرتفعة جدا وكيف كانت نتائج ذلك هدرا وخسائر فادحة تكبدتها المؤسسة ومالية الدولة، إضافة إلى مليارات سرقت من قبل المتعهدين ولا تزال الدعاوى المقامة من قبل المؤسسة عليهم بدون جدوى.

في اليوم نفسه، اعتصم مئات اللاجئين الفلسطينيين في مخيم البرج الشمالي شرق مدينة صور أمام عيادة "الأونروا" في المخيم احتجاجا على سياسة تقليص الخدمات التي تمارسها وكالة "الأونروا" بحق اللاجئين الفلسطينيين، وطالبوا بتأمين المسكن اللائق والتعليم، ورفع مستوى الخدمات الصحية ومكافحة حالة الفساد المستشرية من أعلى الهرم الى أسفله في وكالة غوث اللاجئين.

في اليوم نفسه، نفذت رابطتا التعليم الثانوي الرسمي والتعليم المهني والتقني، اعتصاما أمام وزارة التربية في "الأونيسكو"، في إطار التحركات التي يقوم بها الأساتذة الرسميون الثانويون لمطالبة الحكومة بإقرار الدرجات السبع. وقد شارك في الاعتصام ممثلون عن رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة و المجلس المركزي لروابط المعلمين حيث أعلنوا تضامنهم مع مطالب زملائهم في التعليم الثانوي والمهني مشددين على أهمية الوحدة النقابية للمعلمين. ودعا المعتصمون إلى مقاطعة أعمال وضع أسس التصحيح والتصحيح للامتحانات الرسمية حتى تحقيق كل المطالب.

في ١٤ حزيران، اعتصم أهالي بلدة نحلة، قضاء بعلبك، في ساحة البلدة، معلنين رفضهم إقامة سد يونين الذي يحرمهم من مياه البلدة، مطالبين بإنشاء سد تخزيني للمياه في بلدة نحلة ومجموعة من السدود الصغيرة.

في ١٥ حزيران، اعتصم عمال غب الطلب في "مؤسسة كهرباء لبنان" - فرع صور أمام مركز المؤسسة وأملوا العمل على تصحيح أوضاعهم القانونية وإعطائهم الوصف القانوني الصحيح على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية ومبادىء الانصاف لرفع البؤس عن العمال.

في اليوم نفسه، اعتصم "عمال متعهد كهرباء لبنان" في بحمدون وعاليه، أمام سرايا عاليه، احتجاجا على اعتبارهم عمالا مياومين لا يتمتعون بأي تأمين صحي او اجتماعي. وطالبوا بإجراء مباراة محصورة لكل عمال متعهد كهرباء لبنان أو إدخالهم بنظام الأجراء الدائمين. وطالبوا بإدخالهم في الضمان الصحي.

في ١٦ حزيران، أعلن اتحاد المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة دعمه لنقابات كهرباء لبنان وقاديشا، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني في تحركهم من اجل إشراكهم في المشاريع التي تحضر لكهرباء لبنان. وحذر من تمرير المشاريع التي تنال من استمرارية عمل المستخدمين والعمال وتحرمهم حقوقهم.

في ١٧ حزيران، أكدت الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان على تنفيذ مقاطعة أسس التصحيح والتصحيح لامتحانات الشهادة الثانوية العامة، بسبب التراجع المتكرر لوزير التربية حسن منيمنة عن تعهداته ومواقفه والتزاماته. مؤكدة ثباتها على خطها النقابي الديموقراطي المستقل وصولا إلى تحقيق مطلب الأساتذة المتمثل بالدرجات السبع بدل زيادة ساعات عمل بموجب القانون ٥٣/٦٦ وتعديلاته.

في ١٨ حزيران، حملت رابطة أساتذة التعليم الثانوي في بيان أصدرته وزير التربية المسؤولية عن العودة إلى مقاطعة أسس التصحيح والتصحيح في الشهادة الثانوية بسبب إفشاله كل مشاريع الحلول المرضية. ورفضت اتهام الوزير لها بالتسييس بفعل إشتراك أكثر من ٨٠ في المئة من مجموع أساتذة لبنان.

في ٢١ حزيران، اعتصم المستخدمون احتجاجا على عدم ضمهم إلى ملاك مؤسسة مياه لبنان الجنوبي وعدم إعطائهم حقوقهم كباقي الموظفين. وطالبوا بضرورة إعطائهم منح مدرسية لأولادهم والزيادات على الرواتب وبدل الدرجات لسنوات الخدمة والساعات الإضافية.

في ٢٢ حزيران، أصدر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين بيانا أعلن فيه تضامنه مع نقابات عمال الكهرباء، وتأييده لمطلب عمال المتعهدين في شركة كهرباء لبنان، وخصوصا في شمولهم في الضمان الاجتماعي وكافة التقديمات الاجتماعية. وجدد تأييده لمطالب لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين.

في اليوم نفسه طالبت نقابة مستخدمي وعمال مياه بيروت وجبل لبنان بتسوية أوضاع العاملين وتصحيح احتساب رواتبهم، وتعديل بعض أحكام المراسيم التنظيمية في ما يتعلق بالاستشفاء، وتعويض نهاية الخدمة.

في اليوم نفسه، نفذت نقابة مستخدمي وعمال مؤسسة مياه لبنان الشمالي اعتصاما مفتوحا امام مقر المؤسسة في طرابلس احتجاجا على عدم تنفيذ مطالبهم المتمثلة بإقرار آلية لتأمين الطبابة والاستشفاء للذين انتهت خدماتهم مع افراد عائلاتهم.

في ٢٣ حزيران، اعتصم العمال المياومون في مؤسسة كهرباء لبنان الشمالي أمام مقر المؤسسة في طرابلس حيث طالبوا إدارة مؤسسة كهرباء لبنان بإعداد مشروع لإدخالهم في نظام الوظائف المؤقتة كأجراء.

في اليوم نفسه، اعتصم الأساتذة الناجحون بالمرسوم ٢٥٤٢ في كلية التربية احتجاجا على التأخير في صرف رواتبهم وعدم صرف بدلات النقل.

في اليوم نفسه، اعتصم العمال المياومون في مؤسسة كهرباء لبنان في النبطية أمام مبنى مصلحة كهرباء لبنان في النبطية طالبوا بإعداد مشروع لإدخالهم في نظام الوظائف المؤقتة كأجراء.

في اليوم نفسه، هددت نقابة مستخدمي وعمال مؤسسة مياه لبنان الشمالي في يومها الثاني من الاعتصام المفتوح الذي بدأته أمس الأول باللجوء إلى التصعيد إذا لم يصر إلى تحقيق مطالبها في تنفيذ القرارات والمراسيم الصادرة عن إدارة المؤسسة ومديرها العام والتي حظيت بموافقة سلطة الوصاية التي تقوم على تأمين الطبابة والاستشفاء.

في ٢٤ حزيران، اعتصم العمال المياومون في مؤسسة كهرباء لبنان في منطقة الضنية أمام مركز بلدة سير الضنية لليوم الثاني على التوالي احتجاجا على عدم تلبية مطالبهم. حيث طالبوا بإعداد مشروع إدخالهم في نظام الوظائف المؤقتة كأجراء.

في اليوم نفسه، اعتصم العمال المياومون "الفاتورة" في مؤسسة كهرباء لبنان الجنوبي أمام مقر المؤسسة في صور، احتجاجا على عدم تلبية مطالبهم. حيث طالبوا إدارة مؤسسة كهرباء لبنان بإعداد مشروع لإدخالهم في نظام الوظائف المؤقتة كأجراء.

في اليوم نفسه، اعتصم العمال المياومون في مؤسسة كهرباء لبنان في منطقة عكار أمام مكاتب المؤسسة في حلبا. وناشدوا المسؤولين المعنيين إعداد مشروع إدخالهم في نظام الوظائف المؤقتة.

في اليوم نفسه، عقدت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان المؤتمر الوطني للدفاع عن حقوق المستأجرين في قصر الأونيسكو. دعت فيه إلى إعادة النظر في القانون ٩٢/١٥٩ الذي ينظم التعاقد الحر، وإجراء تعديلات جوهرية عليه لجهة تمديد مدة العقد الى عشر سنوات، كما هي الحال في العديد من بلدان العالم، ورفضت زيادة البدلات وبجداول المهل للتمديد وبإلغاء مبدأ تعويض الإخلاء أو تخفيفه، كما رفضت مبدأ تحرير العقود القديمة في المجالين السكني والتجاري ولأي زيادة وفق الصيغة التي يجري التداول بها في لجنة الإدارة والعدل.

في اليوم نفسه، نفذ سكان حي بحنين في المنية اعتصاما احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن منطقتهم بشكل شبه كامل، منذ أسبوعين دون اي اهتمام من مؤسسة كهرباء لبنان، وحذروا من اتخاذ خطوات تصعيدية في حال لم تحل هذه المشكل بأسرع وقت ممكن.

في ٢٥ حزيران، اعتصم عمال مصنع المستقبل لصناعة الأنابيب أمام مدخل المعمل، احتجاجا على محاولة ادارة الشركة اغلاق المصنع وإنهاء عقود العمل مع العمال والمستخدمين. وطالبوا بالتجاوب مع اقتراح النقابة لتسوية تعويض الصرف. كما طالبوا وزير العمل بالاشراف شخصيا على التفاوض مع إدارة الشركة.

وأعلن اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان الشمالي تضامنه ووقوفه إلى جانب عمال أنابيب المستقبل، وطالب وزارة العمل التدخل السريع لوقف الصرف التعسفي للعمال في الشركة.

في اليوم نفسه، نفذ العمال المياومون في كهرباء لبنان الشمالي اعتصاما احتجاجا على عدم تحقيق مطالبهم. طالبوا ادارة مؤسسة كهرباء لبنان بإعداد مشروع لإدخالهم في نظام الوظائف الموقتة كأجراء، واعطائهم حقهم في الضمان الاجتماعي.

في ٢٨ حزيران، سلم وفد من نقابة مستخدمي وعمال "المستقبل لصناعة الأنابيب" في عكار، محافظ الشمال ناصيف قالوش سلمه مذكرة تتضمن مطالب العمال بعد اتخاذ صاحب الشركة فؤاد مخزومي قرارا بصرف العمال من الخدمة.

نضالات عمالية لبنان

إلى الشارع

تموز ٢٠١٠

في ٧ تموز، نفذ أهالي بلدة كفر رمان الجنوبية، اعتصاما تحذيريا احتجاجا على الانقطاع الدائم لمياه الشفة عن منازلهم، وطالبوا مصلحة مياه نبع الطاسة بحل جذري للمشكلة التي تعانيها البلدة منذ ثلاث سنوات ومعالجة مسألة التقنين القاسي للمياه.

في ٩ تموز، استغربت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية تأجيل إقرار مشروع قانون احتساب المعاش التقاعدي لأساتذة الجامعة اللبنانية على اساس ٣٥ سنة، وأدراجه مجددا على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء. وأكدت على ضرورة تعيين العمداء.

في ١٠ تموز، نفذ عمال ومستخدمي "مصنع المستقبل" لصناعة الأنابيب في منطقة الرمول عكار، اعتصاما أمام مدخل المعمل، احتجاجا على صرفهم التعسفي والجماعي دون تعويض للعمال ومحاولة إدارة الشركة إغلاق المصنع وإنهاء عقود العمل بحجة الخسائر. ومنع العمال إخراج أي من انتاج المعمل قبل تنفيذ مطالبهم الرامية إلى إعادة تشغيل المصنع بكامل أقسامه وإعادة كل العمال من جديد للعمل.

دفع تعويضات الصرف التعسفي بشكل يؤمن للعامل فرصة ثانية لعيش كريم، خصوصا وأن عدد العائلات المستفيدة يبلغ حوالي ٤٠٠ عائلة مهددة بالتشرد.

في ١٢ تموز، واصل عمال مصنع "أنابيب المستقبل" في منقطة القليعات في سهل عكار اعتصامهم لليوم الثالث على التوالي أمام مدخل المعمل، احتجاجا على الصرف التعسفي الذي أقدمت عليه إدارة الشركة في محاولة من أصحابها لإغلاق المصنع بحجة الخسائر. وافترش العمال الأرض عند البوابة الرئيسية للمصنع رافضين السماح بإخراج منتجات المعمل قبل إعادة تشغيل المصنع بكامل أقسامه وإعادة كل العمال من جديد للعمل، دفع تعويضات الصرف التعسفي بشكل يؤمن للعامل فرصة ثانية لعيش كريم، خصوصا وان عدد العائلات المستفيدة يبلغ حوالي ٤٠٠ عائلة مهددة بالتشرد.

في اليوم نفسه، أقام "اتحاد لجان حق العودة في البارد" اعتصاما جماهيريا أمام مكتب مدير خدمات الأونروا في المخيم، في حضور ممثلي الفصائل واللجنة الشعبية والمؤسسات الاجتماعية والتربوية وفاعليات المخيم وحشد من أبناء البارد العائدين إلى أحياء المخيم. طالب بتطوير الخدمات الصحية والإسراع في وتيرة الإعمار وصرف المساعدة الإيطالية والتأكيد على ضرورة إقرار حق العمل للاجئين الفلسطينيين.

في ١٤ تموز، اعتصم الأساتذة المتفرغون في الجامعة اللبنانية في ساحة رياض الصلح للتذكير بمطالبهم من تعيين عمداء أصيلين من داخل الكليات والمعاهد وانتظام عمل مجلس الجامعة ووضع حد للتفرد الحاصل في هذه المؤسسة وضرورة إقرار مشروع قانون احتساب المعاش التقاعدي على أساس ٣٥ سنة.

في ١٥ تموز، أصدرت نقابة موظفي وعمال شركة الترابة اللبنانية "هولسيم" في بيانا أعلنت فيه تضامنها الكامل مع عمال ومستخدمي "معمل المستقبل" لصناعة الأنابيب في عكار الذين صرفوا من أعمالهم من دون تعويضات بعد قرار إدارة المعمل بإغلاقه. وناشد رئيس النقابة أنطون أنطون وزير العمل التدخل السريع والوقوف إلى جانب العمال المصروفين للحفاظ على حقوقهم، مطالبا الهيئات النقابية ب التحرك لمنع هذه المجزرة بحق ١٥٨ عاملا.

في اليوم نفسه، نظم اعتصام امام مركز الامم المتحدة في وسط بيروت بمشاركة عدد من ممثلي الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية وجمعيات لبنانية وفلسطينية أبناء مخيمات بيروت للمطالبة بالحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.

في ١٦ تموز، أصدر اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب بيانا تضامنيا للتحركات المشروعة لنقابة وعمال شركة "المستقبل للأنابيب" في الشمال. وطالب إدارة الشركة وأصحابها بالعودة عن قرار إقفال المؤسسة والمحافظة على حقوق العمال وديمومة عملهم.

في اليوم نفسه، أصدرت نقابتا العمال والموظفين في مرفأ بيروت دعت فيه الأجراء والعمال في المرفأ الوقوف صفا واحدا خلف نقابتيهما للحفاظ على ديمومة العمل وعلى المكاسب المحققة. ولفتت إلى أن إدارة المرفأ بادرت إلى تلزيم البرنامج الخاص بالمستودعات. واعتبرت النقابتان أن هذه الإجراءات ستؤدي حتما إلى خصخصة كاملة للمرفأ ولو على مراحل. ولاحظتا أن هذه السياسة ستؤدي إلى تدمير الطبقة العاملة في مرفأ بيروت وتسريحها لمصلحة أصحاب النفوذ.

في ١٨ تموز، اعتصم حشد من أبناء مخيمي البداوي والبارد ومدينة طرابلس أمام مكتب مدير "الأونروا" في مخيم البداوي، لمطالبة مجلس النواب بإصدار تشريعات قانونية تضمن للفلسطينيين في لبنان الحقوق الإنسانية بما فيها حق التملك والعمل، والإسراع في اعمار مخيم نهر البارد، والتأكيد على حق الصيادلة والصيدليات في العمل.

في ٢٠ تموز، واصل عمال شركة انابيب "المستقبل" في منطقة القليعات - سهل عكار، تحركهم الاحتجاجي منذ عشرة أيام اعتراضا على قرار الشركة بإقفال مصنع الأنابيب وإنهاء كافة العقود المبرمة مع إدارة الشركة. واعتبر رئيس نقابة عمال الشركة عباس البضن أن ما قامت به إدارة الشركة مخالف للقانون من قانون العقود الجماعية والوساطة والتحكيم"، مشيرا إلى أن النقابة تقدمت بكتاب وساطة يعتبر أن الإقفال وإنهاء العقود وصرف العمال غير قانوني لانه حصل أثناء فترة الوساطة. وطالب وزارة العمل بإبطال مفعول الإقفال والصرف لانه لم يتبع الإجراء القانوني. وأصر على ديمومة العمل قبل أي تعويضات.

في ٢١ تموز، دعمت نقابة مستخدمي وعمال البناء والاخشاب في الجنوب من خلال بيان المطالب العمالية في مؤسسة المستقبل للأنابيب والحفاظ على استمرارية العمل بما يحفظ حقوق العمال والموظفين.

في ٢٧ تموز، رفع المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين توصية الى المجلس العام في الاتحاد الوطني والى جميع النقابات واللجان العمالية في المصانع والشركات والى لجان المناطق بإقرار التحرك بكافة الأشكال الديموقراطية، وتحديد يوم للتظاهرة الشعبية تحت شعار دفاعا عن لقمة العيش. وطالب بضرورة إجراء عملية إصلاحية في صندوق الضمان الاجتماعي من خلال توسيع وتطوير تقديماته ليشمل كافة العاملين بأجر وخاصة عمال ورش البناء والموسميين وإقرار قانون التقاعد. ودعا للتحرك مع لجنة الدفاع عن المستأجرين لوقف هذا مشروع قانون الإيجارات التهجيري. وطالب بوقف عملية الصرف التي تطال عمال شركة المستقبل للأنابيب، وغيرها من عمليات الصرف وخاصة في قطاع البناء، كما سبق وحصل في شركة يوني سيراميك في البقاع وغيرها. وألح على ضرورة وإقرار السلم المتحرك للأجور وزيادتها على ان يصبح الحد الأدنى للأجور يتناسب مع متطلبات العيش الكريم.

في ٢٩ تموز، أكمل عمال شركة "المستقبل" لصناعة الأنابيب اعتصامهم في منطقة القليعات في سهل عكار احتجاجا على إقدام إدارة الشركة على إقفال المصنع وحل كل العقود معها. واعتبر رئيس نقابة عمال الشركة عباس ابراهيم البضن أن قرارالإقفال والصرف باطل ولا ينطبق عليه مقومات الصرف الاقتصادي وهو مخالف للمادة ٦٣ من قانون عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم. ولفت إلى أن النقابة مستمرة بالتصدي لقرارات الشركة غير المسؤولة حتى الرجوع عنها أو التوصل لاتفاق يحفظ إنسانية عمالنا ومستقبل عائلاتهم.

في اليوم نفسه، أعلن اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري في لبنان تأييده ودعمه لعمال مصنع أنابيب المستقبل المعتصمين رفضا لصرفهم من العمل بحجة نقل المعمل. وطالب المسؤولين في السلطة بضرورة اعادة فتح المصنع والحفاظ على ديمومة عمل العمال.

(الوكالة الوطنية للإعلام-
إعداد نضال مفيد)

حين أدلى الشعب بكلمته
وأقر تعديل قانون الجنسية

رولا المصري

رُفعت الأيادي في نهاية محكمة الشعب "الصورية" التي عقدتها حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي"، وأقرّت بالإجماع حق النساء اللبنانيات بمنح جنسيتهن إلى عائلاتهن (الزوج والأولاد)، كما قضت بضرورة تعديل قانون الجنسية الحالي والمجحف بحق النساء.

رُفعت الجلسة!

جاءت جلسة المحكمة هذه المرة مختلفة شكلاً ومضموناً. في الشكل، وتحت شمس حزيران الملتهبة، لعب الشعب دور القضاء وكانت له الكلمة الفصل في إقرار حقوق المواطنين والمواطنات، في وقت لم يستطع فيه الجسم القضائي إنصاف النساء اللبنانيات وإقرار حق سميرة سويدان بمنح جنسيتها إلى أولادها. أما مضموناً، وبعد أن خذلهن القضاء، وتوانى النظام السياسي – الطائفي عن إنصافهن أو تناول قضيتهن بمعزل عن الحسابات السياسية والطائفية الدقيقة، لجأت مجموعة من النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين وعائلاتهن إلى محكمة الشعب ليجدن من ينصفهن. رفع النساء وعائلاتهن دعاوى على الدولة اللبنانية لعدم جدّيتها في إقرار حقوق النساء بالمواطنة الفاعلة، مدججات بوقائع وحيثيات عن تاريخ تعاطي هذه الدولة مع قضيتهن، عبر سرد معاناتهن اليومية سواء مع الأمن العام اللبناني أو في كافة نواحي حياتهن الإقتصادية والإجتماعية والصحية والتعليمية. فنطق القضاء/الشعب حكمه، مؤكّداً ضرورة تعديل قانون الجنسية المجحف رافضا الحلول الجزئية، على إعتبار أن أنصاف الحلول، هي ليست بحلول.

محكمة الشعب "الصورية" هي إحدى الأنشطة التي نظمتها حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي"، بالتعاون مع عدد من النساء اللبنانيات المعنيات بقضية الجنسية، هادفة إلى القيام بما لم يستطع القضاء تحقيقه في قضية سميرة سويدان، وتأكيداً منها على أن إقرار حق النساء بتمرير الجنسية، إنما يُكرس من خلال تعديل كامل وشامل للقانون الحالي. "تحركين تلاتة من هودي، بيصير القانون بجيبتنا" قالت ليلى إحدى المشاركات في المحكمة والمسيرة.

"يا حكومة لبنانية، وينيّي المواطنية"، "البلد بيساع الكل"، هتاف رددته أسر نساء لبنانيات، وناشطون وناشطات من المجتمع المدني وجمعيات نسائية ومنظماتٌ شبابية، خلال المسيرة التي سبقت المحكمة الصورية، في محاولة لسرد بعض الوقائع التي قد تساعد الشعب على النطق بحكمه. إنطلقت المسيرة من أمام حديقة الصنائع في ٢٠ حزيران حيث تجمع أكثر من ٤٠٠ مناصر ومناصرة للقضية كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءً، أتوا من مختلف المناطق اللبنانية وساروا باتجاه كورنيش عين المريسة نصرةً لمطلب تعديل قانون الجنسية المجحف بحق النساء، رافعين اليافطات التي تعبّر عن إيمانهم بأحقية مطلبهم رفضا للقانون المجحف والمهين.

لم تمنع الشمس الحارقة، المشاركين والمشاركات من الهتاف بأعلى الأصوات العديد من الشعارات التي هدفت الى توجيه الرسائل الى الحكومة والسياسيين في هذا البلد، وأبرزها أن "المواطنية بتبلش عند الأم وبتكمل عند الولاد"، "يا زعيم ومسؤول، نحنا جينا حتى نقول، هدر حقوقنا مش مقبول..." واستمرّ المناصرون/ات بالهتاف إلى أن وصلوا إلى ساحة عين المريسة حيث عقدت محكمة صورية باسم الشعب اللبناني.

كانت مسيرة النساء والمناصرين/ات لقضية الجنسية باتجاه محكمة الشعب في حزيران الماضي الخطوة الأولى في مسيرة أكبر ترمي إلى تكريس حق النساء اللبنانيات بمواطنة فاعلة وكاملة في لبنان، حيث ستواصل حملة الجنسية جهودها الرامية إلى تعديل القانون عبر العملين القاعدي والمطلبي، وذلك بحشد النساء المعنيات بالقضية واستمرار التواصل مع المسؤولين والسياسيين فضلاً عن تعزيز أطر التشبيك مع الجمعيات والمنظمات الأهلية والمدنية الداعمة لهذا المطلب، بحيث تضمن للنساء مواطنة فاعلة وغير منقوصة تقضي بمنح جنسيتها لزوجها وأولادها دون استثناء أو تمييز! ■

مسيرة أولى من أجل الحقوق

٢٧ حزيران الماضي، كان موعدا جديدا لمعركة حقوق الإنسان للفلسطينيين في لبنان . لا شك بأنه التاريخ الأقوى في تاريخ المطالبة بهذه الحقوق ، ولا يمكن أن أخفي مدى تأثري بالتزام جميع الأطراف العلم الفلسطيني راية للتحرك. لكن هذه الراية ضلت طريق البرلمان اللبناني، لتتحرك باتجاه مبنى الأسكوا. لا أدري إن كانت المشكلة، في مفهوم العمل الجماعي والذي ينبغي العمل على تفعيله.

ليس بالإمكان نسيان علامات الذهول والخيبة على وجه عدد من المنظمين ومن المشاركين في المسيرة، بعد أن علموا بأن وجهة المسيرة قد تغيرت وسارت باتجاه أخر دون علمهم المسبق من قبل رفاقهم المنظمين. إلا أنهم سرعان ما تخطوا المشكلة فهذا ما كان مطلوباً على الأرض وفي ظروف كهذه.

"من يعمل كثيراً، هو الأكثر عرضة للخطأ". لذلك فلا يحق لأي شخص "التنظير" أو إعطاء تعليمات، فكلام الورق يختلف كثيراً عن الواقع والمعطيات على الأرض. لذلك لن أطيل في الكلام عن السلبية في التنظيم. "بدنا نعيش بكرامة لنعود" الشعار الذي يُجمع عليه الفلسطينيون جميعاً والذي ومن أجله نُظمت مسيرة الحقوق.

في الواقع لقد برهن الشباب أنهم الأكثر تحمّلاً للمسؤولية تجاه القضايا الوطنية، فالشباب العالق بين اليمين العنصري تجاه الفلسطينيين والمتمسك بحجة التوطين الهشة، وبين بعض اليسار الغافل والمراعي لمصلحة الطوائف، برهن المجتمع المدني الفلسطيني قدرته على حمل المواضيع الحساسة في حملاتها المطلبية والتنظيمية ومن خلال التكاتف الموجود بأنهم القوى الأكثر حرصاً على وحدة الفلسطينيين.

أما على الصعيد اللبناني، فقد برز دور الناشطين الحقوقيين اللبنانيين وبعض أحزاب اليسار ولم يخل الأمر من بعض الأصدقاء الأجانب، فقد كان هؤلاء خير ممثل وخير صورة لشريحة كبيرة من اللبنانيين والأحرار في العالم الداعمين لقضية الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في لبنان وللقضايا الإنسانية الأخرى .أما على صعيد القوى الموجودة في الحكومة والبرلمان، كان واضحاً غياب أبطال الساحات في آذار شعبياً (التقدمي الاشتراكي والمستقبل)، وعلى الرغم من أنهم حملوا موضوع الحقوق إلى البرلمان اللبناني، وذلك لأن السبب واضح فالمصلحة ليست بدعم قضية حقوق الفلسطينيين مباشرة.

فوليد جنبلاط الذي قرر نقل مواجهته مع خصومه و"نكرزتهم" على صعيد جديد، صعيد تمثّل بقضية الحقوق، لم يكن يهمه موضوع المسيرة ولا موضوع الحقوق. فجنبلاط الذي خانته الذاكرة تجاه القضية، عاد وأشعل الوضع في اختياره للقضايا الحساسة ولا سيما الفلسطينية منها واستغلالها وإشعالها في الوقت المناسب مُحرجاً بذلك خصومه. أما الحريري الذي لوّح كثيراً بموضوع الحقوق منذ تولّيه الحكومة عبر بيان حكومته الوزاري أو من خلال الوعود التي أطلقها على زائريه ومحاوريه التي تقرّ بضرورة إعطاء الفلسطينيين حقهم دون تحفظات، مراعياً موقف حلفائه في ١٤ آذار من القضية.

على الصعيد الأمني نجحت القوى الأمنية بحكم دواعيها الأمنية بتغيير اتجاه المسيرة البرلمانية الهوى نحو الأسكوا، إضافة إلى الطوق الأمني الذي فرضته على أطراف الحديقة. فتخيلت صورة واحدة تحول الحديقة إلى مخيم يقضي فيه الفلسطينيون يومهم حتى الليل يستمعون للخطابات الرنانة والقوى الأمنية تحاصرهم، فيحتفلون بالعروض الاستعراضية المسرحية من رقص وموسيقى على موجة التراث، كل ذلك كان نخب إنشائهم مخيماً في حديقة خضراء وسط عاصمة عزيزة بالنسبة لي.

مراد العياش

أتاك – لبنان
(الجمعية اللبنانية من أجل عولمة بديلة)
lubnan.attac.org

التحويلات النقدية ليست بديلا للضمان الاجتماعي!

مريم غريب

إن الضمان الاجتماعي في لبنان لا يغطي سوى الجزء القليل من المجتمع، وفي وقت ما زال مشروع تعويضات نهاية الخدمة والتقاعد يدور بين السياسيين ويُهمل وسط الاستحقاقات السياسية التي لطالما شغلت بال النواب والوزراء اللبنانيين، وحيث تتنامى نسبة الفقر حتى وصلت، حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إلى معدل ال٣٠٪؛ تأتي الوزيرة السيدة ريّا الحسن وتضع برنامجاً للتحويلات النقدية استجابةً لاقتراحات البنك الدولي.

لقد وصلنا إلى مرحلة يسعى الساسة في لبنان إلى تطبيق مشاريع تسعى إلى ترقيع أو إلى إخفاء المشكلة لبعض الوقت من دون العمل على حلها. وخاصة أن برامج التحويلات النقدية هذه موسومة بعدم فعاليتها عالمياً.

فماذا نعني بالتحويلات النقدية؟

تعرّف التحويلات النقدية على أنّها إحدى أشكال المساعدات النقدية التي تقدّم للفقراء أو للفئات الأخرى المهمّشة والمعرّضة للفقر. تشكّل المساعدات والتحويلات إحدى أدوات نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي على وجه خاص. وبشكل عام، نجد نوعَين أساسيَين من المساعدات، الأوّل هو المساعدات العينية على اختلافها، وهو يُعتبر "شكلاً تقليدياً؛" والثاني، هو حديث نسبياً، ويتمثل في نظام التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة.

عندما نتحدّث عن نظام للتحويلات، لا نقصد أشكالَ الدعم المادي غير المنظّمة التي تتمّ من داخل الأسر أو مجموعات من الأفراد التي تربطهم علاقات صداقة أو قربى، بل يتعلّق الأمر بنظام مُهَيكل لتقديم مساعدات نقدية لفئات معيّنة من الناس تبعاً لمعايير محدّدة.

ما هي جدوى التحويلات النقدية في ظلّ غياب نظم الحماية الاجتماعية؟

في الواقع، تنطلق فلسفة التحويلات النقدية من خلفية تعتبر أنّ الناس المعنيين بالمساعدة هم أدرى بأولوياتهم الإنفاقية من الجهة التي تقدّم هذه المساعدة. بينما تستند عملية تقديم المساعدات العينية (أي الطعام، الألبسة، الأدوات المنزلية، الكتب المدرسية...)، على فرضية مفادها أنّ الذي يقدّم المساعدة هو أدرى بمصلحة المستفيد، وبناء عليه فهو يختار نيابة عنه نوع المساعدة.

ولكن ما زالت فائدة هذا النوع من البرامج وجدواه تشكّلان جدلاً كبيراً، يتلخص بالنقاط التالية:

– المساعدات المشروطة كما المساعدات العينية تعني أنّ مقدّم المساعدة هو من قرّر فعلياً ما هي أولويات الفئة المستفيدة؛

– النظام المعتمد لاختيار المستفيدين قد لا يكون دقيقاً وموضوعياً؛

– في حالة التحويلات النقدية المشروطة فإن التحقّق من التزام المستفيدين بالشروط يتطلّب أيضاً نظاماً معقّداً للمتابعة والمراقبة؛

– عدم تحديد مدّة زمنية معيّنة لتنفيذ هذا النوع من البرامج؛ ففي الواقع، أظهرت التجارب عن تحوّل هذا النظام إلى نوع من الدعم المستمرّ خلافاً للهدف المرجو منه، الذي يَفترض أن المساعدة هي بهدف تمكين المستفيد من الاعتماد على نفسه.

– إنّ نظام التحويلات النقدية هو أحد عناصر شبكات الأمان التي تُعتبر بدورها جزءا من نظم الحماية الاجتماعية، وبالتالي لا بدّ أوّلاً من إرساء دعائم نظام متكامل للحماية الاجتماعية، وضمن هذا النظام لا بدّ من بلورة طريقة لإنشاء أفضل أشكال المساعدة (التحويلات العينية أو النقدية بحسب السياق). فإقرار التحويلات النقدية في غياب لنظم الحماية الاجتماعية الكاملة في لبنان هو فعلياً ليس إلا محاولة للهروب إلى الأمام وتغييراً في الأرقام دون التأثير الإيجابي في واقع الفقراء والفئات المهمشة في المجتمع.

التحويلات النقدية لا يجب ولا يمكنها أن تستبدل مؤسسات الضمان الاجتماعي.

يشير بعض المراقبين أنّ برامج التحويلات تعمل من منظار خيري، عبر تقديم المساعدة إلى "الفئات الفقيرة المهمّشة"، وليس من منظار حقوقي أو حتى تنموي هادف إلى تمكين المواطنين وإشراكهم في الحياة الاقتصادية.

في بلد مثل لبنان يعاني من بيروقراطية مستعصية ومتجذرة في القطاع العام، ويحكمه منطق زبائني طائفي متفشي من أعلى الهرم إلى اسفله، بالإضافة إلى نقص وثغرات كبيرة على مستوى القدرات البشرية والتنظيمية، كما يتسم بنسب عالية من التفاوت في مستويات التنمية والدخل ما بين المناطق؛ اخذين كل هذه الأمور بعين الاعتبار، فإننا نجد أن تطبيق نظام ممكنن للتحويلات النقدية ليس حلاً لمشكلة الفقر في لبنان، بل سيبدو أداة أخرى لتصريف المال السياسي.

بعض الأسئلة

ربما علينا طرح بعض الأسئلة والاستفسارات على وزيرة المال السيدة ريّا الحسن:

– من ستستهدف هذه التحويلات؟

– كيف ستحدد المعايير للاستفادة منها؟ وعلى أي أسس؟

– كيف سيتم تمويل هذه المبادرة؟

– وفي حال تمّ تمويل المبادرة لماذا لا تستعمل تلك الأموال لدعم صندوق الضمان الاجتماعي والعمل على قانون لتوسيع دائرة المستفيدين منه؟

الحقيقة هي أن أنظمة التحويلات النقديّة مبنيّة على فلسفة تنمويّة (لا بدّ أن تعرفها الوزيرة جيدا خاصة أنها كانت تعمل في برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وعلى أسس نيوليبراليّة تحوّل حقوق المواطنين إلى سلعة تُباع وتُشترى. وفي هذه الحالة إن اعتماد نظام التحويلات النقدية لا يعني سوى الإطاحة بحقوقنا المكتسبة (أهمها حقنا بالضمان الاجتماعي) واستبدالها بمجرد صَدَقة لا تغيّر شيئاً في الواقع المُعاش.

بالفعل، إن هذه البرامج لا يمكننا أن نفصلها عن المساعي الدائمة لدى السلطة اللبنانية من أجل الدفع باتجاه خصخصة الضمان الاجتماعي. لذا علينا أن نتّحد جميعاً لمواجهة هذه السياسات التي تسعى إلى بيع حقوقنا ودفع مئات الآلاف من الناس إلى الفقر.

لا للتحويلات النقدية، الضمان الاجتماعي ليس للبيع!

لوس أنجلس
مرآة المدن "الفارغة"

هشام الأشقر

"مدينة الكوارتز: التنقيب عن المستقبل في لوس أنجلس"، كتبه مايك ديفيس عام ١٩٩٠ كان في الأصل مشروع لأطروحة دكتوراه في التاريخ تم رفضه. سنغطي في هذه المراجعة النصف الأول من الكتاب، أي المقدمة والفصول الأربعة الأولى.

يطرح ديفيس، في كتابه، فكرة أن لوس أنجلس هي مزيج من اليوتوبيا والواقع المرير للرأسمالية المتقدمة، وأن دراسة معمقة لهذه المدينة يمكن أن توفر رؤية مستقبلية لعالمنا. يقوم الكاتب بذلك من خلال الكشف عن التاريخ الغامض للمدينة، عبر عرض للأساطير التأسيسية المتعاقبة، تحديد القوى التي شكلت سياستها، تسليط الضوء على حركة الطبقة الوسطى البيضاء للحفاظ على امتيازاتها وقيمة ممتلكاتها، وأخيراً دراسة دور الهندسة المعمارية والتصميم المديني في حراسة الحدود الاجتماعية، لكنه يأخذنا في البدء في جولة على أنقاض مستقبل لوس أنجلس البديل: يوتوبياتها النقيضة.

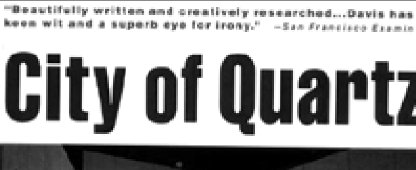
مقدمة : المشهد من ماضي المستقبل

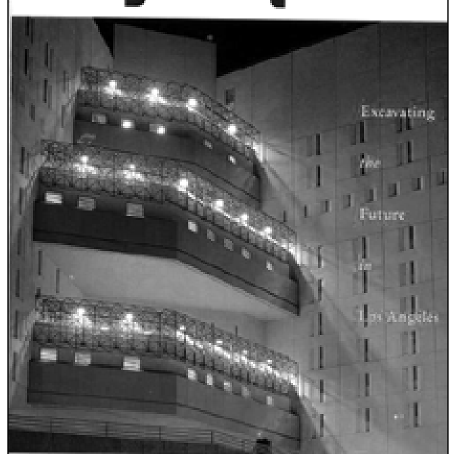
عام ١٩١٤، ثمانية شبان من "شباب العصبة الاشتراكية" أسسوا مدينة للانو دل ريو في صحراء موهافي ٩٠ ميلاً من وسط لوس أنجلس. جاءت هذه المستعمرة الجديدة كردّ فعل على سياسة "الورشة المفتوحة" للمدينة (أي عدم توظيف كل من ينتمي أو يقدم دعماً مالياً لنقابة)، وأيضاً لتطوير أساليب حياة جديدة. اتسمت للانو بالخصومات الداخلية كما جذبت العديد من الخصوم (الدائنون، المجالس المحلية، لوس أنجلس تايمز، إلخ) و تم هجرها في عام ١٩١٧ إثر خسارة حقوقها المائية من خلال دعوى قضائية. بعد سبعين عاماً، تنتظر للانو ليتم تطويرها كضاحية أخرى للوس أنجلس. مع تضاؤل المساحات القابلة للتطوير العمراني في السهول الساحلية والأحواض الداخلية، أضحت صحراء موهافي "الحدود الأخيرة" للحلم الكاليفورني: ضواحي سكنية أرخص لسكان لوس أنجلس وثروات جديدة للمتعهدين الذين يؤمنون فقط بعض البنى التحتية و"جداراً واقياً"، بدون أي اعتبار للبيئة أو لأية عواقب أخرى، مروجين في الوقت عينه لخوف جديد من المدينة.

الفصل الأول: مدينة مشمسة أو نوار؟

حولت هوليود وصناعة الطيران والفضاء لوس أنجلس إلى مركز جذب لمن يسميهم ديفيس "العمالة العقلية المهاجرة"، الذين وقعوا في شرك من العلاقات المدمرة بطبيعة رأسمالية صرف. إنها مدينة الإغواء والهزيمة، بعيداً عن الفكر النقدي. أنتجت هذه الحالة تناقضاً حاداً: جمعت لوس أنجلس بين النخب المثقفة الأكثر خضوعاً والأكثر انتقاداً وحدةً لثقافة وبرامج الرأسمالية المتقدمة. يمكن إرجاع الأسطورة التأسيسية الحديثة للوس أنجلس إلى محاولة إحياء الازدهار الاقتصادي عقب انهيار أسعار الأراضي (١٨٨٠). تولى العقيد أوتيس، صاحب لوس أنجلس تايمز، قيادة شركات الأعمال. بدأ في عسكرة العلاقات الصناعية في المدينة و كان يعاقب أي نشاط نقابي بعنف وشرعت المدينة تسوق لنفسها عبر سياسة "الورشة المفتوحة". بريادة التايمز بدأ "المعززون" (صحافيون و أدباء) بترويج لقيم أراضي المدينة و لمناخها الصحّي. أعادوا كتابة التاريخ، واصفين نشأة لوس أنجلس كقدوم "ثقافة حضارية أسمى" بالنسبة للهنود الحمر، متجاهلين أي ذكر للوحشية التي جعلت من لوس أنجلس أكثر المدن عنفاً في الغرب خلال عقدي ال١٨٦٠ وال١٨٧٠. تتمثل عقيدتهم في أن لوس انجلس هي المدينة الفاضلة، يوتوبيا العرق الآري المتفوق، الملجأ المشمس لأميركا البيضاء البروتستانتية في عصر الاضطرابات العمالية والهجرة الجماعية للكاثوليك واليهود الفقراء من شرق وجنوب أوروبا.

اتت ردة الفعل في عام١٩٢٠ عبر "كاشفي الزيف" من كتّاب و فنانين من خلال تأكيدهم لمحورية العنف الطبقي في تشييد لوس أنجلس والتنديد بوهمية مدينيّتها. خلال فترة الكساد الكبير التي شهدتها ال١٩٣٠ ، تابع ال"نوار" هذا العمل، محوّلين كل عنصر جذب لفردوس "المعززين" الى نظيره المشؤوم، معتمدين على السينما لإعادة رسم مدينة لوس انجليس كجحيم. معظم مناصري هذا التحرك كانوا من ضمن الطبقة الوسطى المتضررة من الكساد. في عام١٩٣٠، ركز المثقفون الأوروبيون، الهاربون من تصاعد الفاشية في أوروبا، والمعروفون تحت اسم "المنفيين"، ركّزوا على هوليوود وعلى الوحدات السكنية المستقلة التي تستوعب المهمة التاريخية للبروليتاريا وتحوّلها الى أسر أنانية استهلاكية. كما اشتكوا من فقدان أماكن عامة ذات حسّ مواطنيّ وبعد تاريخي ومن غياب حشود مثقفة ونقد فكري ومن زيف العمران في المدينة.





اعتبروا لوس أنجلس نقيضاً لمفهوم المدينة وككرة بلورية تكشف مستقبل الرأسمالية. منذ عام ١٩٨٠، تم استيراد مثقفين، أو "مرتزقة"، لوضع تصورات للوس أنجلس كمدينة عالمية. مع اكتشاف أن الثقافة ترفع قيمة الاراضي، استثمر تحالف من القطاعين العام والخاص مبالغ طائلة في بناء المتاحف واستيراد الاعمال الفنية. ترافق هذا الازدهار مع انحطاط الفن المحلي، عبر حجب الأموال اللازمة لفناني لوس أنجلس ومراكزها الاجتماعية الفنية.

الفصل الثاني : مواقع النفوذ

من يحكم لوس أنجلس؟ مع أن السلطة السياسية استمرت بالتحول على مرّ الزمن إلا انها ما زالت تُنَظَّم من قبل تجمعات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة. تجمع لوس أنجلس بين عدة اتجاهات: ١- التحولات المفاجئة في القاعدة الاقتصادية الأساسية التي تعيد تكوين تكتل السلطة السياسية. ٢- استمرارية نفوذ "البيض-الانكلو ساكسون-البروتستانت" في مواقع السلطة. ٣- الطبيعة التمددية للتطوير العمراني الذي يضعف أية مركزية إدارية. ٤- عولمة الطبقية. ٥- التغيير البطيء للهيكلية السياسية. ولكن وفي معظم الاحيان، لوس أنجلس تدار من خلال الأرض ومن يملكها، ففي كل حالة تقريباً، كانت النخب والاستراتيجيات الجديدة تنتج من إعادة هيكلة

السياسة الإقتصادية للتطوير العمراني.

ابتدأ النفوذ الأميركي في لوس أنجلس في ١٨٢٠ حين صاهر الارستقراطيون الاسبان عددا من المغامرين اليانكي، ورث هؤلاء كل شيء، ثم باعوا معظم الأراضي بأسعار مرتفعة بعد ثلاثة عقود. تلا ذلك هبوط حاد في الاسعار. استغل بعض رجال الاعمال الفرصة، كما أسسوا المصارف وحرصوا على أن تكون لوس أنجلس محطة رئيسية ضمن شبكة السكك الحديدية. شهد عام ١٨٩٠ بروز العقيد أوتيس، المنظم الرئيسي لجمعية "المرافىء الحرة"، الذي طرح برنامجاً تنموياً طموحاً و حطم البنية التحتية للحركات العمالية في المدينة. احتكر المضاربون، برئاسة أوتيس وصهره هاري تشاندلر، الثروة والسلطة في لوس انجلس. في بداية القرن العشرين، اتسعت هيمنة البروتستنتيين البيض على المدينة وتم استبعاد التدريجي للنخب اليهودية والكاثوليكية من الوظائف الرئيسية.

في ١٩٢٠، بالرغم من جهود تشاندلر انهار النظام الحصري للتنمية العقارية كما خفف التمدد العمراني الواسع من سيطرة الشركات الكبرى على المدينة. وبحلول ١٩٥٠ برزت "وست سايد" (في غالبيتها اليهودية) كمركز آخر للسلطة منافسة ال"داون تاون" (أوتيس-تشاندلر و حلفائهم) وذلك بفضل الصناعات المرتبطة بهوليوود، بالعقارات وبالطيران والفضاء. الستينيات كان عقد تدفق السود واللاتينيون إلى لوس أنجلس. في ذات الوقت التي كانت نخبتا المدينة تتصارعان على السلطة، حاولتا احتواء السود، بارغامهم على السكن في الأحياء الفقيرة في وسط المدينة، من خلال إغلاق آلاف الوحدات السكنية المنخفضة الدخل، وعبر الايعاز إلى الشرطة بالإساءة في معاملتهم، مما أدى إلى حركات تمرد عام ١٩٦٥.

وحتى مع انتخاب أول أميركي من أصل أفريقي رئيساً لبلدية لوس انجلس عام ١٩٧٣، فقد استمرت سياسة العزل هذه غير الرسمية. ابتداءا من السبعينات أدى تدفق الاستثمارات الاجنبية إلى تلاقي "وست سايد" مع "داون تاون" ونبذ خلافاتهما. في الثمانينات حصل تحول جديد لمراكز السلطة في لوس أنجلس، حيث سيطرت مصارف نيويورك والشركات اليابانية على صنع القرار في المدينة، خاصة عبر احتكار التطوير العمراني في المدينة، التي ما زالت الصناعة الأكثر ربحاً وأضحت المساحات والعقارات الفارغة المنتوج الأكثر تصديراً للوس أنجلس. أمام تدفق هذه الاستثمارات الخارجية، فضلت نخب المدينة عدم المواجهة وقررت الانضمام إلى هذا "الرخاء المشترك".

الفصل الثالث: ثورة الضواحي الميسورة

العقارات أيضاً محورية للعديد من مالكي المنازل في لوس أنجلس. ففي ضواحي المدينة، مفهوم المجتمع يعني تجانس العرق والطبقة وخاصةً أسعار المنازل. في حالة كانوغا بارك مثلاً، طالب القاطنون في القسم الأغنى من هذه الضاحية المدينة بفصل منطقتهم عن محيطها وتسميتها "وست هيلز"، من أجل عزل أنفسهم عن جيرانهم الأقل ثراء، الأمر الذي أدى الى زيادة ٢٠،٠٠٠ دولار فورية في قيمة ممتلاكتهم. في بداية القرن العشرين، أنشأت لوس أنجلس مناطق حصرية لتشييد منازل فردية مستقلة (الأولى في الولايات المتحدة). الهدف من قوانين التخطيط هذه هو ضمان التجانس الاجتماعي والعرقي. بعد فترة وجيزة، تم تشكيل أول جمعية لمالكي المنازل. هذه الجمعيات كان لها دوراً فعّالاً في تعبئة البيض ضد أية محاولة للسود في شراء منازل في تلك المناطق "المميزة"، و تعاونوا لبعض من الحالات مع ال"كو كلوكس كلان".

في الخمسينيات ضغطت جمعيات مالكي المنازل بمساندة "مطّوري العقارات"، نحو خفض للضرائب العقارية و اعتماد قوانين خاصة (تسوير الضواحي السكنية، الخ). ساعدت هذه التدابير على هجرة البيض من وسط لوس انجلس إلى الضواحي التي أضحت منفصلة بحكم الواقع عن المدينة. في ١٩٧٠، بدأ المتعهدون بتشييد منشآت سكنية وتجارية كبيرة في الضواحي، مما أدى الى اصطدامهم مع جمعيات مالكي المنازل الذين تحالفوا مع ناشطين بيئيين للضغط نحو تخفيض عوامل الاستثمار وإبطاء حركة النمو العمراني. توّجت حركتهم بالنجاح في ١٩٨٧ مع انهيار نظام معالجة المياة الآسنة في محطة هايبيريون والحوادث البيئية التي تلتها (لم يلحظ أحد العلاقة العضوية بين النمو العمراني وقدرة استيعاب نظام الصرف الصحي). تم اعتماد قانون U لتخفيض عوامل الاستثمار وابطاء التنمية العمرانية. لكن بالنسبة إلى جمعيات مالكي المنازل، الخطاب البيئي يتناغم فقط مع خلق مجتمع متجانس وارتفاع قيمة العقارات في معاقل آمنة للطبقة الوسطى البيضاء. أواخر السبعينيات حصلت أيضاً "ثورة الضرائب" في ضواحي لوس انجلس، بسبب الزيادة الضريبية التي نتجت عن تضخم أسعار العقارات. نتج عن هذه الانتفاضة البورجوازية إقرار القانون ١٣ (تخفيض الضرائب لسكان الضواحي ووعداً صريحاً بعدم استعمال هذه الأموال في الأعمال والنفقات الاجتماعية في وسط المدينة) وارتفاع في قيمة الممتلكات بنسبة ثلاث مرات أكثر من معدل الدخل.

الفصل الرابع : القلعة لوس أنجلس

في لوس أنجلس، المحافظة على نمط حياة مترف تحّول إلى هوس في أنظمة الحماية وازدياد "عسكرة" المدينة. فالهندسة المعمارية والتخطيط المديني ساهما جنباً إلى جنب جهاز الشرطة في هذا المجهود الأمني وسياسة الفصل والتمييز. بدأت هذه السياسة في الأماكن العامة بحيث أضحت الشوارع الحيوية لحركة المشاة مقتصرة على مرور السيارات، الحدائق العامة أصبحت "مستوعباً" للمشردين، الخ.

افترضوا أن العدد الكبير من السود واللاتينيين يخفض من قيمة العقارات، فنقل المستثمرون وسط المدينة التجاري والمالي إلى بانكر هيل، بضعة مئات من الأمتار غربي الوسط التاريخي، قاطعين في الوقت عينه أية صلة لحركة المشاة، والترامواي، بين المنطقتين. واعتمدت المدينة إستراتيجية "الاحتواء" للمشردين عبر تجميعهم في منطقة واحدة، سكيد روو، وعلى نقيض السياسة البيئية المعتمدة في بانكر هيل، باشرت المدينة في تحويل الأماكن العامة إلى أماكن غير صالحة للعيش للمشردين والفقراء. تم تركيب مقاعد عامة على شكل براميل وأنشأوا نظاما لريّ الحدائق يعمل في أوقات عشوائية، لمنع استعمالها للنوم، في حين تناقص عدد المراحيض العامة بشكل حاد.

طوّر المهندسون المعماريون الرائدون، أمثال فرانك غيهري، تصاميم منغلقة على ذاتها أشبه بالقلاع الحصينة. فأضحت المباني العامة (المكتبات، المدارس، الخ.) عدائية الشكل، محصّنة بأسوار حديدية ومراكز حراسة، لا تسمح طبيعة حيطانها برسم جداريات أو بالكتابة عليها. تحوّلت الضواحي الميسورة إلى مدن مسوّرة مع نقاط دخول محددة ومراكز حراسة، كما تمت خصخصة طرقها العامة. أما في الأحياء الفقيرة فقد تم بناء مراكز ضخمة للتسوق، تحتوي أيضاً على مخافر لشرطة لوس أنجلس. من ناحية أخرى، يعتبر بناء السجون من أكبر الاستثمارات ضمن البرنامج الرئيسي لتطوير وسط المدينة القديم، وقد تمّ تمويه الأبراج-السجون، المبنية داخل الأحياء التجارية، لتظهر كقطع فنية جمالية.

* * *

"مدينة الكوارتز" هو تفكيك تاريخي للقصة الرسمية للوس انجلس. يصّور مايك ديفيس المدينة عى أنها طليعة الرأسمالية. فالتدمير المبكر للبروليتاريا المنظّمة ساهم في تطبيق برنامج تطوير طموح مدعوماً بحملة دعائية شرسة، لتحويل لوس أنجلس إلى المدينة البرجوازية الفاضلة. الهجوم الأيديولوجي المضاد، وبالرغم من حدّته، لم يكن يملك لا الوسائل ولا القدرة على النجاح، في مدينة تنبع السلطة السياسية فيها من ملكية العقارات.

الإفراط في التطوير العمراني، أنتج صدعا في الطبقة البرجوازية، ولّد صراعاً مستمراً بين مؤيد و معارض لسياسة النمو العمراني ومستقبل تنظيم لوس أنجلس المديني. واكب التوتر العنصري تاريخ المدينة، وعلى الرغم من الانسجام العرقي على المستوى النخب، في الآونة الاخيرة، من أجل الاستفادة من الازدهار الاقتصادي، فإن سياسة العزل و التفرقة لا تزال السمة الرئيسية للحياة الاجتماعية في لوس أنجلس.

تحوّلت الهندسة المعمارية و التنظيم المديني إلى أدوات فعّالة لتنفيذ سياسة العزل هذه (الطبقية والعنصرية)، مستغلين الهاجس الأمني لتحويل المدينة الى تجمّع من الكيانات-القلاع الحصينة. على مرّ السنين، كانت لوس أنجلس الرائدة في عدة مجالات و مختبراً للرأسمالية المتقدمة، النماذج التي أنتجت في هذه المدينة تم نسخها و اعتمادها في أماكن أخرى. من خلال "مدينة الكوارتز"، يظهر لنا مايك ديفيس، أنه في ظل عالم رأسمالي بشكل متزايد، لوس أنجلس هي مرآة مستقبلنا. ■

منتدى الماركسية ٢٠١٠

من ١٤ حتى ٢١ ايلول ٢٠١٠ – بيروت

الثلثاء ١٤ ايلول ٢٠١٠ [بيت زيكو]

٥:٠٠ – ٦:٤٥ مساءً	**التنمية في لبنان**	احمد بعلبكي
٧:٠٠ – ٨:٤٥ مساءً	**التغيير الديمقراطي او التغيير الثوري؟**	باسم شيت

الاربعاء ١٥ ايلول ٢٠١٠ [بيت زيكو]

٥:٠٠ – ٦:٤٥ مساءً	**الجنسانية والتحرر الاجتماعي**	هبة عباني | لين هاشم
٧:٠٠ – ٨:٤٥ مساءً	**الطائفية والصراع الطبقي**	باسم شيت

الخميس ١٦ ايلول ٢٠١٠ [مركز طبارة]

٥:٠٠ – ٦:٤٥ مساءً	**الازمة الاقتصادية العالمية**	غالب بو مصلح
٧:٠٠ – ٨:٤٥ مساءً	**ازمة البيئة في لبنان**	حبيب معلوف

الجمعة ١٧ ايلول ٢٠١٠ [بيت زيكو]

٥:٠٠ – ٦:٤٥ مساءً	**دور اليسار في المقاومة والتحرر الوطني**	انور ياسين | جمال جابر
٧:٠٠ – ٨:٤٥ مساءً	**ماذا نعني بالعلمانية؟**	كميل داغر

السبت ١٨ ايلول ٢٠١٠ [بيت زيكو]

٣:٠٠ – ٤:٤٥ بعد الظهر	**راهنية الفكر الماركسي**	وليم العوطة | كميل داغر
٥:٠٠ – ٦:٤٥ مساءً	**هل يستطيع المسرح في لبنان انتاج وعي سياسي**	جلال خوري
٧:٠٠ – ٨:٤٥ مساءً	**حقوق المرأة في لبنان والحق في الجنسية**	رولا المصري | كارول كرباج

الاثنين ٢٠ ايلول ٢٠١٠ [بيت زيكو]

٥:٠٠ – ٦:٤٥ مساءً	**الانظمة العربية والديمقراطية والحريات**	نزار صاغية | محمد العغاتي | خضر سلامة
٧:٠٠ – ٨:٤٥ مساءً	**الحركة العمالية في لبنان**	متكلم من نقابة عمال شركة المستقبل لصناعة الانابيب | ضحى شمس | احمد ديراني | وليد ضو

الثلثاء ٢١ ايلول ٢٠١٠ [مركز طبارة]

٥:٠٠ – ٦:٤٥ مساءً	**القضية الفلسطينية في وضعها الراهن وافاقها**	مروان عبد العال | غسان مكارم
٧:٠٠ – ٨:٤٥ مساءً	**المقاطعة ما بين الاستراتيجية والعمل**	سماح ادريس | يارا حركة | برناديت ضو

المنتدى الاشتراكي

marxism@socialist-forum.org